تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي البنك السعودي البريطاني "ساب" التقرير السنوي عن أداء ونشاطات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2013م.

مقدمة:

تأسس البنك السعودي البريطاني (ساب) بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 12 صفر 1398هـ الموافق 21 يناير 1978م، وهو عضو في مجموعة HSBC، ويبلغ رأس مال البنك 10 مليار ريال سعودي موزعة على 1 مليار سهم قيمة كل سهم الأسمية 10 ريالات سعودية، وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات عبر إداراته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة أو منشأة تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

وتشمل المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه المنتجات التقليدية مثل الحسابات الجارية والادخارية، الودائع لأجل، تمويل الشركات، القروض الشخصية والسكنية، التمويل التجاري، إدارة النقد والمدفوعات، أعمال الخزينة وبطاقات الائتمان. كما يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفائدة وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة.

يمتلك ساب 100% (2012 : 100%) من الحصص في رأس مال شركة وكالة ساب للتأمين المحدودة (شركة تابعة) والذي يبلغ 500 ألف ريال سعودي، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010235187 وتاريخ 18 جمادى الثاني 1428هـ (الموافق 3 يوليو 2007م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 98% كملكية مباشرة للبنك و2% بصورة غير مباشرة من خلال شركة ذات مسئولية محدودة (مسجلة في المملكة العربية السعودية). ويتمثل النشاط الرئيس لشركة وكالة ساب للتأمين المحدودة في العمل كوكيل تأمين وحيد لشركة ساب تكافل والتي تعمل داخل المملكة العربية السعودية طبقاً للاتفاقية المبرمة معها، ويتيح النظام الأساسي لهذه الشركة التابعة من العمل كوكيل لأي شركة تأمين أخرى في المملكة العربية السعودية.

كما يمتلك ساب 100% (2012 : 100%) من الحصص في رأس مال شركة عقارات العربية المحدودة (شركة تابعة) والذي يبلغ 1 مليون ريال سعودي، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010188350 وتاريخ 12 جمادى الأول 1424هـ (الموافق 12 يوليو 2003م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 99% كملكية مباشرة للبنك و1% بصورة غير مباشرة من خلال شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية ويتمثل النشاط الرئيس لشركة عقارات العربية المحدودة في شراء وبيع وتأجير الأراضي والعقارات.

ويؤكد البنك أنه لا توجد أسهم أو أدوات دين صادرة لأي من هاتين الشركتين التابعتين.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة (بملايين الريالات السعودية)

البند	السنة				
	2013م	2012م	2011 م	2010 م	2009 م
ودائع العملاء	138,961	120,434	105,577	94,673	89,187
حقوق المساهمين	22,833	20,066	17,166	15,172	13,045
صافي الاستثمارات	37,400	27,587	22,200	24,972	23,818
صافي القروض والسلف	106,115	96,098	84,811	74,248	76,382
إجمالي الموجودات	177,302	156,652	138,658	125,373	126,838
صافي الدخل	3,774	3,240	2,888	1,883	2,032
إجمالي الأرباح الموزعة	1,100	1,000	563	563	660

التحليل الجغرافي للإيرادات:

تتحقق إيرادات البنك بشكل أساسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية، وليس للبنك أية فروع أو شركات تابعة أو زميلة مؤسسة أو تمارس أنشطتها خارج حدود المملكة العربية السعودية، ويبين الجدول التالي توزيع إجمالي تلك الإيرادات حسب التصنيف الجغرافي لمناطق المملكة العربية السعودية:

القيم بملايين الريالات

السنة	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية
2013م	3,838	1,149	828

قطاعات / أقسام العمل الرئيسية:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من قطاعات / أقسام العمل الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات : ويلبي بشكل أساسي الاحتياجات البنكية الشخصية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، بما يشمل الودائع والحسابات الجارية والادخارية والتمويلات الشخصية وبطاقات الائتمان.

الخدمات المصرفية للشركات : ويلبي بشكل أساسي المتطلبات المصرفية للعملاء التجاريين والشركات، ويشمل الودائع والحسابات الجارية والقروض والتمويلات والخدمات التجارية وما سواها من تسهيلات ائتمانية.

الخزينة : ويتضمن أعمال عمليات أسواق المال والعملات الأجنبية والمتاجرة بالمشتقات المالية، كما يعني هذا القطاع بإدارة السيولة ، ومخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. كما أنه مسئول عن تمويل عمليات البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية وقائمة المركز المالي.

الأقسام الأخرى : وتشمل أنشطة الشركات الزميلة للبنك.

وتسجل المعاملات التي تتم بين قطاعات وأقسام العمل حسبما يتم قيدها من قبل نظام أسعار التحويل بالبنك، وفيما يلي تحليل لإجمالي دخل ومصاريف العمليات والنتائج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م حسب قطاع العمل:

بآلاف الريالات السعودية	قطاع الخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات	قطاع الخدمات المصرفية للشركات	قطاع الخزينة	أخرى	الإجمالي
إجمالي دخل العمليات	1,930,506	2,711,442	1,173,436	-	5,815,384
إجمالي مصاريف العمليات	1,216,048	819,835	128,861	-	2,164,744
أرباح في الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	123,170	123,170
صافي الدخل	714,458	1,891,607	1,044,575	123,170	3,773,810

وتمثل الأرباح في الشركات الزميلة نصيب البنك في أرباح الشركات التالية:

- **شركة HSBC العربية السعودية المحدودة**: وهي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لتقديم الخدمات التمويلية الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة لخدمات تمويل الاستثمارات والاكتتابات الأولية العامة وأعمال الاندماج والاستحواذ والإصدارات الخاصة وادارة الأصول وأعمال الاوراق المالية. وكان البنك يملك حصة قدرها 40% من رأس مال هذه الشركة البالغ 50 مليون ريال سعودي، وبعد اندماج شركة ساب للأوراق المالية المحدودة مع شركة HSBC العربية السعودية المحدودة تمت زيادة رأس المال إلى 500 مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة ملكية البنك الحاليه ما نسبته 51% من رأس المال هذه الشركة.

- **شركة ساب تكافل:** وهي شركة مساهمة سعودية مدرجة في السوق المالية السعودية ويمتلك البنك حصة قدرها 32.5% من رأس مال الشركة البالغ 340 مليون ريال سعودي، موزعة على 34 مليون سهم وبقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي. وتقدم الشركة خدمات تأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتطرح منتجات تكافل عائلية وعامة.

الأرباح:

ارتفعت أرباح البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م إلى مبلغ 3.774 مليون ريال سعودي، بزيادة وقدرها 534 مليون ريال سعودي بما نسبته 16.5% عما كانت عليه أرباح البنك في نهاية عام 2012م والتي بلغت 3.240 مليون ريال سعودي، ويعود ذلك بشكل رئيسي كنتيجة لإرتفاع صافي دخل العمولات الخاصة بمبلغ 455 مليون ريال سعودي ودخل الأتعاب والعمولات بمبلغ 112 مليون ريال سعودي والذي عوض جزئياً بإرتفاع المصاريف التشغيلية بمبلغ 127 مليون ريال سعودي.

وقد بلغ دخل السهم خلال العام 2013م 3.77 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 3.24 ريال سعودي للسهم في عام 2012م.

وقد ارتفع إجمالي الأصول خلال عام 2013م إلى 177.3 مليار ريال سعودي ويمثل ذلك زيادة بمبلغ 20.6 مليار ريال سعودي أو بنسبة 13.2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية والتي بلغت 156.7 مليار ريال سعودي. في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء كما في نهاية العام 2013م إلى 139.0 مليار ريال سعودي بزيادة وقدرها 18.5 مليار ريال سعودي وتمثل زيادة بنسبة 15.4% عما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2012م والتي بلغت 120.4 مليار ريال سعودي. كما بلغت قروض وسلف العملاء 106.1 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013م بارتفاع وقدره 10.0 مليار ريال سعودي ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة 10.4% مقارنة بمبلغ 96.1 مليار ريال كما في نفس الفترة من السنة الماضية. وارتفعت الاستثمارات بمبلغ 9.8 مليار ريال سعودي أو بنسبة 35.6 % إلى 37.4 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013م في مقابل 27.6 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2012م.

الأرباح النقدية:

طبقا للنظام الأساسي للبنك وسياسة حوكمة ساب، فإن سياسة توزيع أرباح البنك تتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك. ويتم توزيع صافي الأرباح السنوية للبنك كالتالي:

1) يتم إحتساب وتخصيص المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي طبقا للقواعد والأحكام النافذة في المملكة العربية السعودية، ويقوم البنك بدفع تلك المبالغ بعد إقتطاعها من صافي الأرباح الموزعة لهذه الأطراف.
2) يقتطع البنك نسبة 25% من الأرباح الصافية وترحل لتدعيم الاحتياطي النظامي إلى أن يصبح ذلك الاحتياطي معادلا ومساوياً على الأقل لقيمة رأس المال المدفوع.
3) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة العادية يتم توزيع الأرباح على مساهمي البنك بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم.
4) يتم ترحيل صافي الأرباح غير الموزعة كأرباح مستبقاة أو يتم تحويلها إلى الاحتياطي النظامي.

الجمعية العامة العادية للبنك والتي جرى عقدها بتاريخ 17 مارس 2013م اقرت توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع الأرباح النقدية المقررة للعام المالي 2012م لجميع مساهمي البنك المسجلين كما بنهاية تداول يوم عقد الجمعية والبالغة (92) هلله لكل سهم بعد حسم الزكاة والضريبة، وقد تم قيد هذه الأرباح بحسابات المستفيدين من مساهمي البنك اعتبارا من 24 مارس 2013م.

وفيما يخص توزيعات الأرباح المقترحة للعام المالي 2013م والتي تبلغ (100) هللة لكل سهم بعد حسم الزكاة والضريبة، فسوف تعرض توصية مجلس الإدارة بشأنها على الجمعية العامة العادية للبنك المزمع عقدها بتاريخ 18 مارس 2014م بهدف إقرارها والموافقة عليها، على أن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع الأرباح عن العام المالي 2013م كما يلي :

	بآلاف الريالات
صافي دخل العام 2013م	3.773.810
الأرباح المبقاة من السنة السابقة	2.078.676
المجموع	**5.852.486**
توزع كما يلي :	
المحول إلى الاحتياطي النظامي	943.453
الزكاة الشرعية وضريبة الدخل	354.100

توزيعات أرباح	745.900
الأرباح المبقاة لعام 2013 م	3.809.033

المدفوعات النظامية المستحقة:

تتكون المدفوعات النظامية المستحقة على البنك خلال العام 2013م في جلها من الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي، وكذلك في المبالغ المستحقة والمدفوعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي تتمثل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية لموظفي ومنسوبي البنك، وقد بلغت المدفوعات النظامية المستحقة عن العام 2013م كما يلي:

البنـــــد	إجمالي المبالغ بآلاف الريالات السعوديــة
الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين عن عام 2013م	55.700
ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهم غير السعودي عن عام 2013م	298.400
مدفوعات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	85.429
مدفوعات أخرى	4.295

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

تقدم الشركة الأم لأحد المساهمين بالبنك - شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في - خبرات إدارية متخصصة بموجب اتفاقية الخدمات الفنية، والتي تم تجديدها في 30 سبتمبر 2012م لمدة خمس سنوات ميلادية.

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وترى الإدارة ومجلس الإدارة بأن هذه المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد كانت أرصدة نهاية السنة المدرجة في القوائم المالية الموحدة والناتجة عن هذه المعاملات على النحو التالي :-

كما في 31 ديسمبر 2013م	بآلاف الريالات السعوديــة
مجموعة هونج كونج وشنغهاي المصرفية :	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2.286.715
استثمارات	862.442
موجودات آخرى	2.812
مشتقات (بالقيمة العادلة)	(140.917)
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1.816.640
تعهدات وإلتزامات محتملة	2.472.937

تشتمل الإستثمارات أعلاه على إستثمار في شركات زميلة بمبلغ قدره 647.1 مليون ريال سعودي.

أعضاء مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

قروض وسلف	2.575.341
ودائع العملاء	8.847.055
مشتقات – (بالقيمة العادلة)	11.301
تعهدات والتزامات محتملة	39.729

صنف المساهمون الذين يمتلكون أكثر من 5% من رأس المال للبنك على أنهم من كبار المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2013م	**بآلاف الريالات السعودية**
صناديق البنك المشتركة	
ودائع العملاء	851.458

فيما يلي تحليل بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م:

البند	**بالاف الريالات السعودية**
دخل عمولات خاصة	88.731
مصاريف عمولات خاصة	(168.066)
دخل رسوم وعمولات	61.597
مصاريف خدمات مدفوعة لمجموعة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية	37,899
اتفاقية ترتيبات المشاركات في أرباح النشاطات البنكية الاستثمارية	(2.906)
الحصة في أرباح الشركات الزميلة	123.170
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	2.993

فيما يلي تحليل بإجمالي التعويضات المدفوعة لكبار موظفي الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م:

البند	**بآلاف الريالات السعودية**
مزايا موظفين قصيرة الأجل (رواتب وبدلات)	41.053
تعويضات نهاية الخدمة	417

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص، بمن فيهم المدراء التنفيذيين، الذين لهم الصلاحية والمسؤولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يمنح البنك لموظفيه وبعض موظفي الإدارة العليا برامج حوافز محسوبة على أساس الأسهم. وهناك ثلاث برامج قائمة كما في 31 ديسمبر 2013م.

الاقتراض وسندات الدين المصدرة:

من ضمن الممارسات الإعتيادية للأعمال المصرفية، فإن البنك يقوم بإقراض أو إقتراض الاموال مع البنوك المحلية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وفق الإجراءات المتعارف عليها، والتي يجري إثباتها في قوائم البنك المالية، على أن البنك قام خلال الفترات السابقة بإصدار سندات وفق ما يبينه الملخص التالي:

كما في 31 ديسمبر 2013م	**بآلاف الريالات السعوديــة**
سندات بعمولة ثابتة مدتها 5 سنوات بمبلغ 600 مليون دولار امريكي	2.282.873
صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 5 سنوات بمبلغ 1.500 مليون ريال سعودي – عام 2012	1.500.000
صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها 7 سنوات بمبلغ 1.500 مليون ريال سعودي – عام 2013	1.500.000
الاقتـراض	109.375
الإجمالي	**5.392.248**

سندات بعمولة ثابتة مدتها خمس سنوات بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي

تم إصدار هذه السندات، خلال عام 2010م، وبعمولة ثابتة قدرها 3%، وتستحق السداد في 12 نوفمبر 2015م، على أن هذه السندات غير مضمونة وتحمل عائد فعلي قدره 3.148% ويشتمل على هامش قدره 170 نقطة أساس، وهذه السندات غير قابلة للتحويل، وغير مضمونة، ومدرجة في بورصة لندن.

لقد تمت تغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة المتعلقة بهذه السندات باستخدام مقايضة أسعار العمولات من ثابتة إلى عائمة. تعتبر مقايضة أسعار العمولات الخاصة جزءاً من تغطية المخاطر الفعالة وتقيد كتغطية مخاطر القيمة العادلة في هذه القوائم المالية الموحدة. وقد بلغت القيمة العادلة السلبية لهذه السندات وذلك فيما يتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطرة 38.6 مليون ريال سعودي كما في نهاية السنة الحالية.

صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها خمس سنوات بمبلغ 1.500 مليون ريال سعودي – 2012

قام ساب بإصدار صكوك ثانوية بتاريخ 28 مارس 2012م، وتستحق السداد خلال مارس 2017م. تم إصدار الصكوك كتبادل تجاري جزئي لقرض من رئيسي إلى ثانوي وبمبلغ قدره 1.000 مليون ريال سعودي. وقد تم الاكتتاب في الجزء المتبقي وقدره 500 مليون ريال سعودي بالكامل نقداً.

تحمل الصكوك دخل معدل عمولة خاصة فعلية لمدة ثلاثة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 120 نقطة أساس، وتستحق السداد كل ثلاثة أشهر. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

صكوك ثانوية بالريال السعودي مدتها سبع سنوات بمبلغ 1.500 مليون ريال سعودي - 2013

قام ساب بإصدار صكوك ثانوية بتاريخ 17 ديسمبر 2013م، وتستحق السداد خلال شهر ديسمبر 2020م، ولساب الحق بسداد هذه الصكوك بعد 5 سنوات، ويخضع ذلك للموافقة المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وشروط وأحكام الأتفاقية.

تحمل الصكوك دخل معدل عمولة خاصة فعلية لمدة ستة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 140 نقطة أساس، وتستحق السداد على اساس نصف سنوي. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

الاقتـراض:

يمثل هذا البند قرضاً بعمولة ثابتة لمدة 12 سنة، ويحمل عمولة خاصة بواقع 5.11% تدفع بصفة نصف سنوية وقد تم الحصول على هذا القرض في 7 يوليو 2005م، ويستحق السداد في 15 يونيو 2017م. الجدول التالي يوضح تواريخ الاستحقاقات:

تاريخ الدفعة	مبلغ الدفعة	الرصيد القائم
31 ديسمبر 2013		109.375
15 يونيو 2014	15.625	15.625
15 ديسمبر 2014	15.625	15.625
15 يونيو 2015	15.625	15.625
15 ديسمبر 2015	15.625	15.625
15 يونيو 2016	15.625	15.625
15 ديسمبر 2016	15.625	15.625
15 يونيو 2017	15.625	-

مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بالبنك:

تتحدد التعويضات والمكافآت المدفوعه لأعضاء مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني "ساب" أو الأعضاء من خارج المجلس وفق الآطر التي حددتها التعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية، ويحكمها بشكل عام المباديء الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة وضوابط التعويضات الصادرتين عن

مؤسسة النقد العربي السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للبنك السعودي البريطاني "ساب" ووثيقة حوكمة ساب وكذلك سياسة ساب للتعويضات.

بلغت مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم في مجلس إدارة البنك ومشاركتهم في أعماله خلال العام 2013م، مبلغ 2.993.000 ريال سعودي شاملة مبلغ 273.000 ريال سعودي بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس، ويوضح الجدول التالي تفصيل المكافآت والتعويضات التي جرى دفعها لأعضاء المجلس وأعضاء لجان المجلس وكبار التنفيذيين في البنك خلال العام:

العام 2013م بالاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والغير التنفيذيين	بيانات التعويضات لستة من كبار المسئولين التنفيذيين ممن تلقوا أكبر تعويض من البنك ويشمل ذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب ورئيس الرقابة المالية	بيانات التعويضات لكبار المسئولين التنفيذيين الذي يتطلب تعيينهم عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي
رواتب وتعويضات	5.081	8.428	15.005
بدلات	174	2.984	5.745
مكافآت سنوية ودورية	2.289	18.914	18.795
برامج الحوافز	-	-	-
التعويضات والمزايا العينية الأخرى المدفوعة شهريا أو سنويا	419	626	934

جرى إحتساب القيم أعلاه حسب التكلفة للبنك خلال عام 2013م باستثناء المكافآت والأسهم حيث يتم إحتسابها بناء على القيمة المقدمة للموظفين.

مزايا وبرامج الموظفين:

وفقا لقواعد وضوابط المكافات والتعويضات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في شأن تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالتعويضات وسياسات مجلس الإستقرار المالي، فقد تم وضع سياسة التعويضات والتي أقرتها لجنة الترشيحات والمكافآت ووافق عليها مجلس الإدارة وتم العمل بها منذ عام 2010م.

تحدد هذه السياسة المبادئ التوجيهية لكيفية إدارة كل من الأجور الثابتة والمتغيرة (بما في ذلك خطط الحوافز) في ساب، وتهدف هذه السياسة إلى جعل الممارسات الخاصة بالمكافآت متواءمة مع استراتيجية وقيم البنك وذلك لدعم التنفيذ الناجح للاستراتيجية بما يتناسب مع المتطلبات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية. كما توفر هذه السياسة عروض القيمة الاضافية بغرض إستقطاب وتحفيز والمحافظة على الموظفين والذي سيضمن الاستدامة المالية لساب.

طبقاً لنظام العمل السعودي النافذ في المملكة العربية السعودية وسياسات البنك الداخلية فإن تعويضات نهاية الخدمة للموظفين تدفع عند انتهاء مدة خدمتهم، وقد بلغت تعويضات نهاية الخدمة للموظفين كما في نهاية شهر ديسمبر عام 2013م، مبلغا وقدره 333 مليون ريال سعودي.

إلى جانب ذلك فإن البنك يعتمد ثلاثة برامج لمنح الأسهم كمكافآت لبعض موظفيه، وتعكس هذه البرامج عدد الأسهم المخصصة لسنوات الأداء 2010 و 2011 و 2012 وقد بلغ إجمالي عدد الأسهم المخصصة بموجب هذه البرامج 559.976 سهما كما في نهاية عام 2013م تبلغ قيمتها الدفترية 24.638.944 ريال سعودي.

تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة:

يؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:-

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- لا يوجد عقد البنك طرف فيه ويوجد فيه أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير المالي أو لأي شخص ذا علاقة بهم، ماعدا ما جرى ذكره في تبيان المعاملات مع الأطراف الأخرى في هذا التقرير.

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ المراجعون مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. وبرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل نواح جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك.

المعايير المحاسبية:

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، ولا توجد هناك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2013م بخلاف تطبيق المعايير الدولية المذكورة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والتي طبق فيها البنك المعيار المعني بأثر رجعي وبدون أي تأثير على المركز المالي للبنك ونتائجه.

تعيين مراجعي الحسابات:

خلال إجتماع الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 17 مارس 2013م، أقرت الجمعية العامة الموافقة على اختيار كل من السادة/ كي بي إم جي الفوزان والسدحان والسادة/ إيرنست أند يونغ كمراجعين للحسابات من بين المرشحين وفقاً لتوصية لجنة المراجعة، وأوكل لهم مهمة مراجعة القوائم المالية للبنك لعام 2013م والتقارير الربع السنوية وتحديد أتعابهم.

بازل 3:

إن بروتوكول "بازل 3" هو معيار عمل دولي يهدف إلى تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية، حيث يشترط حداً نظاميا أدنى للمتطلبات الرأسمالية، آخذا في الاعتبار حالة مخاطر المؤسسة ذات العلاقة. وهذا المعيار تم تبنيه من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

"بازل 3" بني على الإطار التنظيمي الذي اعتمده بازل 2 وبازل 2.5، والتي تشكل الآن جزءا لا يتجزأ من إطار "بازل 3".

وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي القواعد النهائية لـ بازل 3 وبموعد تنفيذ اعتباراً من الأول من يناير 2013م.

يتكون الإطار التنظيمي لبازل من ثلاثة ركائز تعزز بعضها البعض، والتي تهدف مجتمعة إلى المساهمة في تعزيز قوة الأنظمة المالية.

الركيزة الأولى: وتتعلق بالحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية بالنسبة للمخاطر الائتمانية ومخاطر العمليات ومخاطر السوق.

الركيزة الثانية: وتتعلق بالمراجعة الإشرافية لمؤسسة النقد العربي السعودي كجهة إشرافية لإجراءات تقييم وتخطيط الكفاية الرأسمالية الداخلية للبنك.

الركيزة الثالثة: وتتعلق بسلوكيات وأنظمة السوق من خلال الإفصاح العام.

صممت إجراءات تقييم وتخطيط الكفاية الرأسمالية الداخلية لمعرفة وتحديد المتطلبات الرأسمالية تحت سيناريوهات الضغط وأيضا رأس المال بالنسبة لمخاطر الركيزة الثانية. وتشير مخاطر الركيزة الثانية إلى المخاطر التي لم تقيد أو تحدد بموجب الركيزة الأولى، على سبيل المثال لا الحصر "مخاطر التركز".

إن إجراءات تقييم وتخطيط الكفاية الرأسمالية الداخلية هي مستند شامل مصمم لتقييم بيانات مخاطر البنك، وإجراءات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر والمتطلبات الرأسمالية ومصادر رأس المال. وتعكس هذه الإجراءات طريقة ذات طبيعة متحفظة وواقعية لتقييم متطلبات البنك الرأسمالية الحالية والمخطط لها على أساس موحد بالكامل ضمن إطار الركيزة الثانية من بازل 2 والحالة المتوقعة للبنك.

لقد تم إعداد إجراءات تقييم وتخطيط الكفاية الرأسمالية الداخلية تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم تحديثها على أساس سنوي.

لقد تم إعداد بيانات الإفصاح المتعلقة ببروتوكول بازل طبقا لقواعد بازل 3 الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر ديسمبر 2012م.

تبين قواعد بازل 3 الحد الادنى لرأس المال الأساسي بواقع 7% ، ويشمل احتياطي المحافظة على رأس المال، وأي متطلبات أضافية لمقابلة الاحداث غير المتكررة والتي سوف يتم تطبيقها أعتبارا من بداية عام 2016م، لتصل الى حدا أقصى بنسبة 2.5%. بالإضافة إلى ذلك، أن جميع فئات أدوات رأس المال التي يتوجب تضمينها في رأس المال النظامي أعتبارا من 1 يناير 2013م يجب أن تستوعب بشكل كامل عند

نقطة عدم الجدوى قبل أن يتعرض دافعي الضرائب لهذه الخسائر. إن معالجة السندات من ضمن رأس المال قبل هذا التاريخ سوف يتم البدء في تطبيقها على مدى عشر سنوات تبدأ من 1 يناير 2013م.

البنك في مركز جيد للاستجابة لمتطلبات رأس المال التي تفرضها بازل 3، وسوف يواصل البنك خلال العام 2014م المشاركة في مجموعات عمل مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص مختلف أوجه بازل 3 والتي تهدف لتسهيل تطبيق قواعد المعيار في المملكة العربية السعودية.

ترتيبات تنازل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين بالبنك عن الرواتب أو التعويضات:

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس إدارته أو أياً من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

ترتيبات تنازل أيأ من مساهمي البنك عن حقوقهم في الأرباح:

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أياً من مساهمي البنك عن أي حقوق لهم في الأرباح.

الإشعار المتعلق بملكيات المساهمين الذين قاموا بإبلاغ البنك بنسب تملكهم:

لم يتلق البنك خلال العام أي إشعارات من المساهمين والأشخاص ذوي العلاقة بخصوص تغير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تتضمنه متطلبات الإفصاح المضمنة في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة السوق المالية، وتتضمن الجداول أدناه وصفا للمصالح التي تعود لكبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين أو أزواجهم وأولادهم القصر في اسهم أو أدوات الدين:

أولا: وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لكبار المساهمين:

كبار المساهمين				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2013/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2013/12/31م	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في	400,000,000	400,000,000	0	0%
شركة العليان السعودية للاستثمار المحدودة	169,995,000	169,995,000	0	0%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	95,325,000	97,416,959	2,091,959	0.21%
شركة عبدالقادر المهيدب واولاده	50,024,093	50,009,026	-15,067	-0.0015%

ثانيا: وصف لاي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2013/01/01م	عدد الأسهم في نهاية العام 2013/12/31م	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
خالد سليمان صالح العليان	5,000	5,000	0	0%
خالد عبد الله عبد العزيز الملحم	35,413	35,413	0	0%
سليمان عبدالقادر عبدالمحسن المهيدب وافراد أسرته	82,493	82,493	0	0%
محمد عمران محمد العمران وافراد أسرته	9,373,693	9,373,693	0	0%
محمد عبدالرحمن السمحان (ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	1,000	1,000	0	0%
ديفيد روبيرت ديو	17,000	17,000	0	0%
زرير جيه كاما (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	1,000	1,000	0	0%
مارتن سبورلنج (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	0	1,000	1,000	0.0001%
محمد مزيد محمد التويجري (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC)	1,000	1,000	0	0%
فؤاد عبد الوهاب محمد علي بحراوي *	250,000	250,000	0	0%
سايمون نايجل كوبر (ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC) **	1,000	0	-1000	-0.0001%

* انقضت عضوية الشيخ/ فؤاد بحراوي في مجلس الإدارة لوفاته رحمه الله تعالى بتاريخ 2013/11/25م.
* * انقضت عضوية السيد/ سايمون كوبر في مجلس الإدارة بتاريخ 2013/9/30م وحلول السيد/ مارتن سبورلنج في محله.

ثالثا: وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب تعود لكبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأولادهم القصر:

كبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأبنائهم القصر				
اسم صاحب المصلحة	عدد الأسهم في بداية العام 2013/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2013/12/31م	صافي التغير خلال السنة	
			عدد الأسهم	%
ديفيد روبرت ديو	17,000	17,000	0	%0
إيان مكاليستر	0	0	0	%0
منصور عبد العزيز البصيلي	41,885	60,223	18,338	%0.0018
كريغ بيل	0	0	0	%0
ريحان أحمد خان *	0	0	0	%0

* انتهت علاقة عمل السيد/ ريحان مع البنك بتاريخ 2013/8/31م وحلول السيد/ كريغ بيل في محله.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) من عشرة أعضاء، منهم ستة أعضاء يمثلون المساهمين السعوديين يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل الجمعية العامة للبنك لدورة مدتها ثلاث سنوات ميلادية مع إمكانية إعادة انتخابهم، وأربعة أعضاء آخرين يتم تعيينهم من قبل الشريك الأجنبي.

في 14 ديسمبر 2010م، تم انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة لدورة مدتها ثلاث سنوات امتدت من 1 يناير 2011م وانتهت في 31 ديسمبر 2013م، وفي تاريخ 1 أكتوبر 2013م حل السيد/ مارتن سبورلنج عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً عن الشريك الأجنبي إتش إس بي سي بديلاً عن السيد/ سايمون كوبر، وفي تاريخ 25 نوفمبر 2013م انقضت عضوية السيد/ فؤاد بحراوي لوفاته رحمه الله، وبالتالي وعلى ضوء ذلك فقد كان تشكيل مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2013م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفت عضويتهم بحسب ما جاء في المادة (2) من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي:

اسم عضو مجلس الإدارة	تصنيف العضوية	الشركات المساهمة الأخرى خلاف البنك التي يشارك عضو مجلس الإدارة في عضويتها بصفته الشخصية أو ممثلاً عن شخص اعتباري
الأستاذ خالد سليمان العليان	عضو مجلس إدارة مستقل	• شركة الزامل للاستثمار الصناعي
الأستاذ خالد عبد الله الملحم	عضو مجلس إدارة مستقل	• شركة إعمار المدينة الاقتصادية • شركة أملاك • شركة الخطوط السعودية للتموين • شركة الخطوط السعودية للشحن الجوي • الشركة السعودية للخدمات الأرضية • شركة إسمنت الرياض
الأستاذ محمد عمران العمران	عضو مجلس إدارة مستقل	• شركة كريديت سويس العربية السعودية • شركة الاتصالات السعودية • شركة أوريكس السعودية للتأجير التمويلي • شركة الراجحي للتأمين التعاوني
الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	• شركة عبد القادر المهيدب وأولاده (ممثلا عن شركة سليمان المهيدب وشركاه) • شركة سويكورب • الشركة الأولى للتطوير العقاري (ممثلا عن شركة عبد القادر المهيدب وأولاده) • شركة مجموعة صافولا (ممثلا عن شركة عبد القادر المهيدب وأولاده) • شركة التصنيع الوطنية (ممثلا عن شركة عبد القادر المهيدب وأولاده) • شركة المراعي (ممثلا عن شركة مجموعة صافولا) • شركة الشرق الأوسط للورق (ممثلا عن شركة عبد القادر المهيدب وأولاده) • شركة أعمال الطاقة والمياه الدولية • شركة رافال للتطوير العقاري
الأستاذ محمد عبد الرحمن السمحان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	• شركة منى العقارية • مركز غرناطة التجاري

السيد زرير كاما	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC	
السيد مارتن سبورلنج	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC	
الأستاذ محمد مزيد التويجري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC	
السيد ديفيد ديو	عضو مجلس إدارة تنفيذي عضو مجلس الإدارة المنتدب	• شركة ساب للتكافل

وفي 15 ديسمبر 2013م، انعقدت الجمعية العامة العادية للبنك لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب السعودي لفترة ثلاث سنوات تبدأ اعتبارا من 1 يناير 2014م وحتى 31 ديسمبر 2016م، وقد اقرت الجمعية وفق أسلوب التصويت التراكمي الموافقة على اختيار وانتخاب الأعضاء التاليين:

1. الأستاذ خالد سليمان العليان، عضو مجلس إدارة مستقل.
2. الأستاذ خالد عبد الله الملحم، عضو مجلس إدارة مستقل.
3. الأستاذ محمد عمران العمران، عضو مجلس إدارة مستقل.
4. الأستاذ أحمد سليمان باناجه، عضو مجلس إدارة مستقل.
5. الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
6. الأستاذ محمد عبدالرحمن السمحان، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وبهذا يكون تشكيل مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) الجديد لدورته الممتدة من 1 يناير 2014م وحتى 31 ديسمبر 2016م كالتالي:

اسم عضو مجلس الإدارة	**تصنيف العضوية**
الأستاذ خالد سليمان العليان	عضو مجلس إدارة مستقل
الأستاذ خالد عبد الله الملحم	عضو مجلس إدارة مستقل
الأستاذ محمد عمران العمران	عضو مجلس إدارة مستقل
الأستاذ أحمد سليمان باناجه	عضو مجلس إدارة مستقل
الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذ محمد عبد الرحمن السمحان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
السيد زرير كاما	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC
السيد مارتن سبورلنج	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC
الأستاذ محمد مزيد التويجري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للشريك الأجنبي مجموعة HSBC
السيد ديفيد ديو	عضو مجلس إدارة تنفيذي عضو مجلس الإدارة المنتدب

ووفق ما تقضي به النظم واللوائح، فقد أقر مجلس الإدارة الجديد إختيار الأستاذ/ خالد بن سليمان العليان رئيسا لمجلس الإدارة، كما تم اختيار أعضاء ورؤساء اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس وهي اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر، لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والتعويضات.

اجتماعات مجلس الإدارة

خلال العام 2013م عقد مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني "ساب" أربعة اجتماعات، ويبين الجدول التالي بيانات تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال العام:

	اسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع			
		17 مارس 2013م	21 مايو 2013م	22 سبتمبر 2013م	15 ديسمبر 2013م
1	الأستاذ خالد سليمان العليان	✓	✓	✓	-
2	الأستاذ فؤاد عبد الوهاب بحراوي (*)	✓	✓	-	-
3	الأستاذ خالد عبد الله الملحم	✓	✓	✓	✓
4	الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب	✓	✓	✓	✓
5	الأستاذ محمد عبد الرحمن السمحان	✓	✓	✓	✓
6	الأستاذ محمد عمران العمران	✓	✓	✓	✓
7	السيد زرير كاما	✓	✓	✓	✓
8	السيد سايمون كوبر (**)	✓	✓	✓	-
9	السيد ديفيد ديو	✓	✓	✓	✓
10	الأستاذ محمد مزيد التويجري	✓	✓	✓	✓
11	السيد/ مارتن سبورلنج (**)	-	-	-	✓
	عدد الحاضرين	10	10	9	8
	نسبة الحضور	%100	%100	%90	%80

ويبين الجدول التالي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس للاجتماعات التي عقدت خلال عام 2013م:

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
.1	الأستاذ خالد سليمان العليان	3	-	-	1	3
.2	الأستاذ فؤاد عبد الوهاب بحراوي (*)	2	6	3	-	-
.3	الأستاذ خالد عبد الله الملحم	4	9	-	1	2
.4	الأستاذ سليمان عبد القادر المهيدب	4	-	-	-	-
.5	الأستاذ محمد عبد الرحمن السمحان	4	-	4	-	2
.6	الأستاذ محمد عمران العمران	4	11	-	1	4
.7	السيد زرير كاما	4	-	-	-	-
.8	السيد سايمون كوبر (**)	3	-	-	-	-
.9	السيد ديفيد ديو	4	11	-	-	-
.10	الأستاذ محمد مزيد التويجري	4	10	-	1	-
.11	السيد/ مارتن سبورلنج (**)	1	-	-	-	-
.12	الأستاذ محمد العماج (***)	-	-	4	-	-
.13	السيد جيمس مادسن (***)	-	-	3	-	-
.14	الأستاذ طلال الزامل (***)	-	-	3	-	-

(*) انقضت عضوية الشيخ/ فؤاد بحراوي في مجلس الإدارة لوفاته رحمه الله تعالى بتاريخ 2013/11/25م.

(**) انقضت عضوية السيد/ سايمون كوبر في مجلس الإدارة بتاريخ 2013/9/30م وحلول السيد/ مارتن سبورلنج في محله.

(***) تتكون لجنة المراجعة حسب قواعد تشكيلها ولائحة عملها من خمسة أعضاء، من ضمنهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة

انسجاماً مع الضوابط الاشرافية الصادرة عن الجهات الإشرافية ونظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب، والتي تقضي بتشكيل عدد مناسب من اللجان بحسب حجم البنك وحاجته وتنوع أنشطته، فقد شكل مجلس إدارة البنك أربع لجان فرعية منبثقة عنه، يشارك أعضاء من المجلس فيها جميعاً، وتتضمن الأقسام التالية استعراض لاختصاصات ومهام هذه اللجان وبيانات تشكيلها واجتماعاتها:

اللجنة التنفيذية

شكلت اللجنة التنفيذية للبنك من قبل مجلس الإدارة طبقا للمادة (26) من النظام الأساسي للبنك، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وتضم في عضويتها العضو المنتدب (رئيسا) وأربعة أعضاء آخرين يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس. وتتمثل المهام الرئيسية لهذه اللجنة في مساعدة العضو المنتدب ضمن الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة في معالجة المسائل المحالة لها من قبل العضو المنتدب أو من قبل مجلس الإدارة. وقد اقر مجلس الإدارة قواعد محدثة لعمل اللجنة في مايو 2013م، وتقوم اللجنة التنفيذية بمراجعة كافة التقارير الشهرية المقدمة من مختلف رؤساء الفعاليات وأقسام وقطاعات العمل بالبنك وتجتمع اثنتا عشر مرة في السنة. وتضم اللجنة الحالية في عضويتها: السيد ديفيد ديو (رئيسا) وكل من : الأستاذ/ فؤاد عبد الوهاب بحراوي والأستاذ/ خالد عبد الله الملحم والأستاذ/ محمد عمران العمران والأستاذ/ محمد مزيد التويجري.

وباستثناء عضو اللجنة الاستاذ/ فؤاد بحراوي الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في 25 نوفمبر 2013م، فقد بقي الأعضاء المذكورين أعلاه دون تغيير كما في 31 ديسمبر 2013م، في حين عقدت اللجنة التنفيذية 11 اجتماعا خلال عام 2013م.

لجنة المراجعة

أنشأت لجنة المراجعة بالبنك في عام 1992م، وطبقا لقواعد تشكيلها ولائحة عملها فإنها تتكون من 3 إلى 5 أعضاء من داخل وخارج مجلس الإدارة. وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتجتمع أربع مرات في السنة. ويتمثل دورها في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، ومراقبة فاعلية وفعاليات أعمال المراجعة الداخلية والخارجية للبنك ومراجعة نواحي الضعف في المراقبة وقصور الأنظمة، كما أن اللجنة معنية بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والسياسات المحاسبية المتبعة والرفع بتوصياتها ورؤاها للمجلس، وتعنى اللجنة بدراسة تقارير المراجعة وإبداء توصياتها بشأنها، والتوصية للمجلس بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد أتعابهم، إلى جانب متابعة أنشطتهم المكلفين بها واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة الاعتيادية.

ووفق خطة البنك لموائمة متطلبات الحوكمة فقد أعيدت صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة وأقرها مجلس الإدارة في مايو 2013م، وسترفع لإقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي ستعقد في 18 مارس 2014م.

وأعضاء لجنة المراجعة هم الأستاذ/ فؤاد عبد الوهاب بحراوي، عضو مجلس الإدارة المستقل - (رئيسا) وعضوية كل من الأستاذ/ محمد عبد الرحمن السمحان، عضو مجلس الإدارة - غير التنفيذي- والسيد/ جيمس مادسن والأستاذ/ محمد مطلق العماج والأستاذ/ طلال أحمد الزامل، وهم أعضاء من خارج مجلس الإدارة.

وباستثناء رئيس اللجنة الاستاذ/ فؤاد بحراوي الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في 25 نوفمبر 2013م، فقد بقي الأعضاء المذكورين أعلاه دون تغيير كما في 31 ديسمبر 2013م، في حين كان عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2013م أربعة اجتماعات.

لجنة الترشيحات والتعويضات

شكلت لجنة الترشيحات والتعويضات بالبنك من قبل مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل خلال العام، وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين من أعضاء المجلس يتم تعيينهم من قبل المجلس، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

وتختص اللجنة برفع توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لسياسات ومعايير العضوية في مجلس ساب التي اقرها المجلس، كما تقوم سنويا بمراجعة احتياجات المهارات والإمكانيات المطلوبة والملائمة لعضوية المجلس بما في ذلك الوقت المطلوب أن يكرسه عضو مجلس الإدارة من أجل أعمال المجلس، ومراجعة هيكل المجلس وتقييم فعاليته وفاعلية الأعضاء واللجان والتحقق من استقلالية الأعضاء المستقلين ومن جوانب تعارض المصالح المحتمل، كما تعنى اللجنة بمراجعة أطر ومحددات حوكمة ساب، إلى جانب وضع وإقرار برامج وسياسات المكافآت والتعويضات ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

وتتكون اللجنة من كل من الأستاذ/ محمد عمران العمران (رئيسا) وعضوية كل من الأستاذ/ خالد سليمان العليان والأستاذ/ محمد عبدالرحمن السمحان، الذي حل بديلاً عن الأستاذ/ خالد الملحم الذي أنيط به ترؤس لجنة المخاطر التي جرى العمل على إنشاؤها في النصف الثاني من هذا العام، وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات خلال العام 2013م أربعة اجتماعات.

ووفق خطة البنك لموائمة متطلبات الحوكمة فقد أعيدت صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة وأقرها مجلس الإدارة في مايو 2013م، وسترفع لإقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي ستعقد في 18 مارس 2014م.

لجنة المخاطر

شكلت لجنة المخاطر بالبنك من قبل مجلس الإدارة ووفق ما اشتملت عليه توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بضوابط إدارة المخاطر والتي تطلبت أن يصار لإنشاء لجنة تعنى بمناحي إدارة المخاطر.

وبحسب لوائح وقواعد عملها فإن لجنة المخاطر تتكون من خمسة اعضاء، من ضمنهم أربعة من أعضاء مجلس إدارة البنك من غير التنفيذيين والذين يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر في البنك، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، وتضطلع بمهمة الإشراف وتقديم المشورة للمجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر عالية المستوى ذات الصلة بأنشطة البنك، إلى جانب توفير التوجيه الاستراتيجي للمخاطر عبر ساب، بما في ذلك وضع رؤية المخاطر، والبت في الأولويات والإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية للمخاطر التحويلية.

وتتكون اللجنة من كل من الأستاذ/ خالد عبدالله الملحم (رئيسا) وعضوية كل من الأستاذ/ خالد سليمان العليان والأستاذ/ محمد عمران العمران والأستاذ/ محمد مزيد التويجري، والرئيس التنفيذي للمخاطر بالبنك، وبحكم حداثة إنشائها فقد عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً خلال الربع الرابع من العام 2013م.

لائحة حوكمة الشركات

يدرك البنك السعودي البريطاني "ساب" الأثر الكبير للأخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة، ومن أن ذلك يستتبع إتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والشفافية والإفصاح وبما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل المنشأة وعلاقاتها مع جميع أصحاب المصالح سواء العاملين، المودعين أو ما عداهم، كما أن البنك يؤمن بأن السير في هذا النهج يعزز ثقة المستثمرين بالبنك من جهة وبقطاع الصناعة المصرفية السعودية من جهة أخرى، وهو بالتالي ما سينعكس على تأمين وسلامة واستقرار القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

كما حرص البنك على الأخذ بمنهج التصويت التراكمي لانتخاب واختيار أعضاء مجلس الإدارة، حيث جرى تعديل النظام الأساسي للبنك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي عقدت في 13 مارس 2012م، وقد بدء بالأخذ بهذا النهج في إجتماع الجمعية العامة العادية التي خصصت لانتخاب أعضاء المجلس الممثلين للجانب السعودي والتي عقدت بتاريخ 15 ديسمبر 2013م.

في حين راعى البنك إصدار سياسة تنظم تعارض المصالح المحتمل لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، واصدر سياسة تعنى بالإفصاح ومتطلباته وآلياته، وقد تم العمل على هاتين السياستين بعد إقرار مجلس إدارة البنك عليهما، كما أن البنك ورغبة منه في تعزيز مناحي التواصل مع مساهميه فقد استمر في العمل على مبادرته بحث المساهمين من اصحاب الشهادات وممن لم يتسلموا أرباح اسهمهم خلال الفترات السابقة على التواصل مع البنك لتحديث بياناتهم وترتيب استلام حقوقهم.

إن نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب التي اقرها مجلس إدارة البنك تضمنا عرضاً لحق المساهم في الحصول على أرباح، وحضور الجمعيات والمناقشة والتصويت والتصرف بالسهم. ووفق سياسة ساب للإفصاح فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات، وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي، توفر للمساهمين، وتنشر في الصحف وتحمل بانتظام على موقع تداول وموقع البنك. وقد درج البنك رغبة منه في تأصيل وعي مساهميه على طباعة الدليل الاسترشادي الخاص بحقوق المساهمين في الجمعيات العامة والذي يراعى توزيعه للمساهمين عند عقد الجمعيات العامة.

وخلال العام 2012م أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي "المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة" وقد تضمنت وثيقة المبادي إطاراُ عاماُ للحوكمة يتوجب على البنوك العاملة في المملكة التمشي به، ولرغبة البنك في الالتزام بجميع ما تضمنته وثيقة المبادي فقد روعي العمل خلال الفترة التي تلت ذلك على إجراء مراجعات شاملة لمنظومة وتطبيقات الحوكمة التي ينتهجها البنك، ومن ثم صياغة خطة عمل بإطار زمني تم التواصل فيها مع مقام مؤسسة النقد العربي السعودي بما يفي بتمشي البنك كلية مع جميع المتطلبات التي اشتملت عليها وثيقة المبادي.

وحرصاُ من البنك للتمشي مع المتطلبات الاشرافية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى جانب أفضل التطبيقات والممارسات المحلية والدولية، ولضمان الوفاء بهذه المتطلبات في إطار ومنهجية موثقة فقد راعى البنك خلال الفترة السابقة العمل على إجراء المراجعات الداخلية التي أجرتها سكرتارية الشركة وإدارة الالتزام بالبنك لضمان تقييم مدى ومستوى التزامه بمتطلبات الحوكمة، ومن ثم في العمل على موائمة إطار الحوكمة الذي ينتهجه البنك بما ينسجم والمتطلبات الإشرافية الصادرة في هذا الشأن.

وكنتيجة لتلك المراجعات فقد روعي العمل خلال العام 2013م بتوجيه من مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت على صياغة وتعديل عدد من سياسات وآطر الحوكمة، وقواعد عمل لجان المجلس، وتصميم نماذج لتقييم فعالية المجلس وأعضاءه كما لجان المجلس، وفق التفصيل التالي:

أ) **السياسات الإجرائية:**

خلال العام 2013م عملت الإدارة التنفيذية على صياغه سياسات حوكمة ساب والتي اقرها مجلس إدارة ساب، واشتملت على التالي :

1. تعديل سياسة ساب للإفصاح التي ينتهجها البنك بما ينسجم مع أحكام لائحة الحوكمة والتي أقرها مجلس الإدارة في الربع الأول من العام 2013م.

2. تعديل سياسة ساب لمعالجة تعارض المصالح، التي جرى تعديلها بموافقة مجلس الإدارة في الربع الاول من العام 2013م.

3. صياغة السياسات والمعايير الإجرائية للعضوية في مجلس الإدارة، سواء للأعضاء التنفيذيين أو غير التنفيذيين، بحيث اشتملت هذه الوثيقة على كافة المتطلبات التي حددتها وزارة التجارة والصناعة، ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية والمتعلقة بالمسوغات والقدرات والتأهيل، إضافة إلى متطلبات التدريب المستمر وتقييم فعالية الأعضاء وأعمال اللجان ومناحي الإحلال، مع تركيز على نواحي التأهيل والتدريب والإحلال، كما تشمل تأكيدات أعضاء المجلس بمراعاة جوانب تعارض المصالح، الاستقلالية، والالتزام بنظام التعامل والتي جرى إقرارها من مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2013م في حين سيجري الرفع بها وفق خطة البنك لإقرارها من الجمعية العامة في 18 مارس 2014م.

4. صياغة السياسة المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح، والتي تتناول تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح من المساهمين، العملاء، الموظفين، المجتمع المحلي، بما يكفل تعزيز حفظ حقوقهم، وقد روعي أن تشتمل هذه الوثيقة على جميع الأحكام التي تضمنتها وثيقة المبادئ وكذلك لائحة حوكمة الشركات، وبما يعزز تأكيد حفظ حقوق أصحاب المصالح وسياسة البنك لخدمة المجتمع، وقد تم إقرار السياسة من مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2013م في حين سيجري وفق خطة البنك الإجرائية إقرارها من الجمعية العامة التي ستعقد في 18 مارس 2014م.

5. صياغة سياسة التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تتناول تنظيم وتحديد معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وفي أن يحرص البنك على معرفة ورصد هذه التعاملات وإقرارها، وأن يتوافق ذلك مع الدور المناط بلجنة المراجعة، وعلى أن يتم الإفصاح عنها بصفة منتظمة وشفافة، وقد جرى إقرار هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2013م.

6. صياغة سياسة مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة، والتي جرى إقرارها من مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2013م.

7. تعديل وثيقة حوكمة ساب التي سبق لمجلس الإدارة إقرارها في ديسمبر 2011م لتنسجم والمتطلبات الإشرافية، والتي جرى إقرارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2013م.

ب) <u>قواعد ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة</u>:

خلال الربع الأول من العام 2013م تم استكمال إعداد وتعديل صياغة قواعد عمل كافة اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة (التنفيذية، الترشيحات والمكافآت، المراجعة) بما يتسق مع أحكام وثيقة المبادئ، معايير التعيين في البنوك، نظام مراقبة البنوك وقواعده، لائحة حوكمة الشركات، نظام الشركات، وقد رؤي إلغاء لجنة الممتلكات ودمج مهامها ضمن مسئوليات اللجنة التنفيذية.

إلى جانب ذلك وبحسب المتطلبات الإشرافية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي التي تتطلب إنشاء لجنة للمخاطر، فقد روعي العمل على تحرير قواعد عمل للجنة المخاطر التي جرى استحداثها خلال العام 2013م.

وقد أقر مجلس إدارة ساب قواعد عمل كافة اللجان الفرعية في مايو 2013م، في حين سيراعى الرفع للجمعية العامة التي ستعقد في 18 مارس 2014م والحصول على موافقتها وفق ما تقضي بذلك التوجيهات الإشرافية على تعديل قواعد ولوائح عمل لجنتي المراجعة والترشيحات والمكافآت.

ج) <u>تقييم فعالية المجلس وأعضاءه وفعاليات لجان المجلس:</u>

وفق ما تنص عليه التوجيهات الإشرافية التي تضمنتها وثيقة المبادئ، ولائحة حوكمة الشركات في أن يقوم مجلس الإدارة وبصفة سنوية بتقييم فعالية أعضاءه وحجم مشاركتهم في أعماله سواء بصفة فردية أو كمجموعة، وعلى أن يشمل ذلك اللجان التابعة للمجلس. فقد روعي خلال الربع الرابع من العام 2012م والربع الأول من العام 2013م تصميم وإعداد آطر لتقييم فعالية وحجم مشاركات أعضاء المجلس على المستوى الفردي والجماعي في أعمال المجلس واللجان الفرعية التابعة له، كما تم تصميم إطار لتقييم فعالية أعمال لجان المجلس وما قامت به من أعمال في مقابل نطاق العمل الموكل لها.

وبحسب خطة البنك الإجرائية فقد روعي تكليف مستشار خارجي أوكل له مهمة مراجعة صيغ وأطر التقييم (للمجلس وللجان المختلفة) خلال الربع الثاني من العام 2013م، والتي جرى إقرارها واعتمادها من قبل لجنة الترشيحات والتعويضات في سبتمبر 2013م ومن قبل مجلس إدارة ساب في 15 ديسمبر 2013م.

وبشكل عام فإن البنك السعودي البريطاني "ساب" يلتزم نصاً وروحاً بكافة الأحكام والتوجيهات الإلزامية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مقام هيئة السوق المالية، بحيث انعكس هذا الالتزام بشمول في تضمين المتطلبات الإلزامية في نظام البنك الأساس ووثيقة حوكمة ساب ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة بالإضافة إلى سياسات وآطر حوكمة ساب والسياسات الداخلية وأدلة العمل المنظمة لأعمال قطاعات البنك المختلفة، والتي تتضمن إثبات حقوق المساهمين في السهم والمشاركة في الجمعيات العامة وتوفير جميع المعلومات التي تكفل للمساهمين ممارسة حقوقهم، والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية والتمشي التام مع متطلبات الشفافية وفق الحدود النظامية، وكذلك تحديد واجبات مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه وتشكيل لجانه المختلفة وفق لوائح عمل تتفق مع التوجيهات الإشرافية.

إلى جانب ذلك فإن البنك التزم أيضاً بالأخذ بغالبية الأحكام ذات الطابع الإسترشادي التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات، باستثناء الأحكام التالية :

المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم تمشي البنك وتطبيقه للمادة
المادة الثالثة	تضمنت أحكام هذه المادة عدداً من المتطلبات المتعلقة بحقوق المساهم، ومن ضمنها الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية.	على الرغم من عدم وجود نص صريح في نظام البنك الأساسي بهذا المتطلب، إلا أن المادة (52) من هذا النظام قد تناولت ما يتعلق بتصفية الشركة والإجراءات الكفيلة بذلك وفق ما يتضمنه نظام الشركات، إلى جانب أن وثيقة الحوكمة التي أقرها مجلس إدارة البنك قد تضمنت النص على أحقية المساهم في نصيب من موجودات البنك عند التصفية.
الفقرة (د) من المادة السادسة	وجوب قيام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم، مثل صناديق الاستثمار- الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	ليس للبنك صفه لإلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم، بأن يفصحوا عن سياساتهم في التصويت.
الفقرة (د) من المادة العاشرة	وجوب وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية لها.	خلال العام 2013 روعي العمل على صياغه وإعداد سياسة عامة تشتمل على السياسات والمعايير الإجرائية اللازمة للعضوية في مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه سواء للأعضاء التنفيذيين أو غير التنفيذيين، وقد اشتملت هذه الوثيقة على كافة المتطلبات التي حددتها الجهات الإشرافية والمتعلقة بالمسوغات والقدرات والتأهيل، إضافة إلى متطلبات التدريب المستمر وتقييم فعالية الأعضاء وجوانب الإحلال. وفق خطة العمل الموضوعة فقد اقر مجلس إدارة البنك السياسة في 15 ديسمبر 2013م، وسيتم الرفع بها لإقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي ستعقد في 18 مارس 2014م.

العقوبات والقيود النظامية

يمارس البنك أعماله المصرفية انسجاماً مع النظم المصرفية واللوائح التنظيمية ووفق التعليمات والمتطلبات الصادرة عن الجهات الإشرافية والرقابية في المملكة العربية السعودية، ولم يتعرض البنك لأي عقوبات أو جزاءات ذات تأثير جوهري في أعماله، على أنه وفي خلال العام 2013م جرى فرض غرامات من مقام مؤسسة النقد العربي السعودي جلها ذا طابع عملياتي وتشغيلي محض، ويبلغ إجماليها (500ر718) ريال سعودي، كما فرضت هيئة السوق المالية غرامة مقدارها (000ر10) ريال لعدم التمشي مع محددات الاستقلالية وفق ما اشتملت عليه أحكام لائحة حوكمة الشركات، وقد حرص البنك على معالجة أسباب هذه الملاحظات وتصويبها في حينه.

التمشي مع المتطلبات الإشرافية والدولية

التزم ساب بجميع التعليمات والتوجيهات الإشرافية الصادرة من مقام مؤسسة النقد العربي السعودي في جميع أصعد العمل المصرفي، ويواصل الالتزام في نفس الوقت بمبادئ بروتوكولات بازل فيما يختص بقياس المخاطر والكفاية الرأسمالية والإفصاح.

وتواصل لجنة المخاطر التي تم تشكيلها من قبل إدارة البنك ضمان استمرار الالتزام بكافة التوجيهات والتعليمات الموضوعة طبقا لأفضل الممارسات الدولية والرفع بمرئياتها وملاحظاتها للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. هذا وقد وضع ساب سياساته الداخلية الخاصة على ضوء المتطلبات النظامية المختلفة.

وفي عام 2012، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي، انطلاقا من دورها الإشرافي والرقابي وكجزء من برامج التفتيش الشامل التي تبنتها، بإجراء فحص شامل لأنشطة البنك وقطاعات العمل فيه. وقد عكس هذا الفحص قوة المركز المالي للبنك والالتزام التام بقواعد وأحكام العمل المصرفي، وخلال العام 2013م إستمر البنك بموافاة مقام المؤسسة بتحديثات دورية عن الإجراءات التي جرى إتخاذها للتمشي مع ما تضمنته توصيات تقارير المراجعة والفحص.

وحرصاُ من البنك في أن يكون مؤسسة مالية رائدة على المستويين المحلي والإقليمي فقد روعي خلال العام 2013م العمل على تبني مجموعة من المعايير المهنية والأخلاقية والتي أطلق عليها مسمى "معايير ساب العالمية" والتي تهدف بشكل عام إلى تعزيز مفاهيم معاملة العملاء بشكل منصف وبما يحقق مصالحهم ومتطلباتهم، إلى جانب الالتزام نصاً وروحاً بالقواعد والأنظمة المنظمة للعمل المصرفي وعلى كافة المستويات، وكذلك إلى التأكيد على مبادىء حماية المعلومات.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن تنفيذ ومراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية بالبنك. وقد صممت الإجراءات الرئيسية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق رقابة داخلية فعالة بالبنك بهدف حماية الموجودات والأصول من الاستخدام أو التصرف غير المفوض، الاحتفاظ بسجلات محاسبية وكذلك مصداقية وفائدة المعلومات سواء لأغراض العمل او النشر . وقد صممت هذه الإجراءات لإدارة وتخفيف مخاطر الإخفاق في تحقيق أهداف العمل وتوفير تأكيد معقول غير مطلق لمواجهة التصريحات غير الصحيحة ، والأخطاء، والخسائر أو الاحتيال. وكان قد تم اعتماد العمل بهذه الإجراءات لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية بشكل متواصل طوال العام.

إن إدارة ساب مسئولة عن تنفيذ ومراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية بالبنك التي جرى إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وقد نفذ ساب برنامجا يرتكز على ثلاث خطوط دفاعية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك والشركات التابعة له. يتمثل خط الدفاع الأول في إدارة وقطاع العمل وهي مسئولة عن وضع السياسات والإجراءات والمعايير عبر كافة القطاعات التي تندرج تحت صلاحياتها. ويتم إعداد السياسات والكتيبات الخاصة من قبل الإدارات لتغطي كافة المخاطر الكبيرة بما في ذلك مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية والانماط والسمعة والاستراتيجية واستمرارية الأعمال والالتزام ومخاطر العمليات الأخرى. كما أن هذه الادارات مسئولة عن تنفيذ آليات المراقبة الفعالة لاكتشاف ومنع الانحراف عن أو مخالفة السياسات الموضوعة والمتطلبات النظامية.

ويتكون خط الدفاع الثاني من إدارات مختلفة في إدارة المخاطر والرقابة والتي تراقب المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق والمخاطر القانونية والالتزام وتقنية المعلومات والرقابة المالية ومخاطر السمعة وأيضا مخاطر العمليات الأخرى المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاحتيال. ويتم تحليل المخاطر نوعا وكما ويتم الإبلاغ عنها من خلال لجان داخلية منها لجنة إدارة المخاطر ومجموعة إدارة مخاطر العمليات ولجنة الالتزام، والتي ترفع تقاريرها حيال هذه الجوانب للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة وكذلك لجنة المخاطر التي أنشئت خلال الربع الرابع من العام 2013م).

وتراقب إدارة الالتزام عمليات الأقسام وإجراءات الإدارة وذلك لضمان التوافق مع المتطلبات النظامية وخاصة قواعد فتح الحسابات المصرفية، قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد ولوائح هيئة السوق المالية. وتندمج إجراءات إدارة المخاطر بشكل كامل مع التخطيط الاستراتيجي والخطة التشغيلية السنوية ودورة تخطيط رأس المال. إضافة إلى ذلك، يتوقع من كل موظف أن يكون مسئولا عن ادارة المخاطر ضمن المسئوليات المسندة اليه بناء على مبادئ الحوكمة التي اعتمدها البنك والتي يتم شرحها خلال البرامج التدريبية. ويتم رفع النتائج لاطلاع أعضاء مجلس الإدارة من خلال تقارير دورية ترفع إلى أعضاء لجنة المراجعة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

تشمل إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية ما يلي:

معايير ساب: وضع ساب معايير واضحة يجب اتباعها من قبل جميع الموظفين والأقسام والبنك ككل. كما تم وضع معايير لتقارير الإدارات والعمليات والتقارير المالية لتطبيقها عبر كافة أقسام البنك.

تفويض الصلاحيات ضمن الحدود الموضوعة من قبل المجلس:

تم تفويض إدارة ساب لتنفيذ مختلف الأنشطة والمسئوليات المتعلقة بالأداء المالي وذلك ضمن الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. ويتطلب تفويض مجلس الإدارة للأفراد من هؤلاء الأشخاص الحفاظ على التوزيع الملائم للمسئوليات الهامة والإشراف على وضع ومتابعة أنظمة الرقابة الملائمة لكل قسم. ويتم تفويض صلاحيات الدخول في ترتيبات المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق مع تحديد حدود صلاحيات الإدارة. ويتعين الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالعروض الائتمانية ذات الخصائص المحددة والمخاطر العالية. كما يتم قياس وتجميع المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق لغرض مراجعة التركزات الائتمانية. ويخضع تعيين المسئولين التنفيذيين في وظائف البنك القيادية العليا لموافقة مجلس الإدارة.

تحديد ومراقبة المخاطر:

لقد تم وضع الأنظمة والإجراءات في ساب من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية والانماط ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية واستمرارية الأعمال والالتزام ومخاطر العمليات الأخرى. وتتم مراقبة الانكشاف لهذه المخاطر من قبل مختلف كيانات الحوكمة الإدارية كلجنة الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر ولجنة الالتزام ولجنة متابعة المراجعة ومختلف اللجان الفرعية المنبثقة عنها، وترفع محاضر اجتماعات هذه اللجان إلى اللجان المشرفة المنبثقة عن مجلس

الإدارة والتي تتكون من اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر، وترفع من خلال تلك اللجان إلى مجلس الإدارة.

التقارير المالية:

تتم مراقبة إجراءات التقارير المالية لساب والمتعلقة بإعداد التقرير السنوي والحسابات الموحدة لعام 2013م باستخدام سياسات محاسبية ونماذج تقارير موثقة. ويخضع تقديم المعلومات المالية لمصادقة رئيس الرقابة المالية في ساب.

التغيرات في الظروف / ممارسات السوق: تم وضع الإجراءات الكفيلة بتحديد المخاطر الجديدة الناشئة عن التغيرات في ظروف السوق وممارساته وسلوك العملاء. وقد تم التركيز خلال عام 2013 على النواحي التالية:

أ) تطبيق أعلى المعايير الدولية عبر كافة أنشطة ساب.

ب) تحديد وتخفيف الالتزام النظامي وغسل الأموال والجرائم المالية التي تواجه الأعمال.

ج) اعتماد قابلية تقبل المخاطر واختبار الضغط المتشدد في فعاليات الاعمال من خلال تحديث الاجراء فيما يتعلق بالتعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية.

د) أطلقت إجراءات المخاطر الكبيرة والناشئة عددا من المراجعات والأوراق الخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية والتي تم تقديمها إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

هـ) إدارة المخاطر الجيوسياسية واستمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

و) تخفيف مخاطر المعلومات.

الخطط الاستراتيجية:

وافق مجلس الإدارة في شهر ديسمبر على استراتيجية المدى المتوسط لفترة 3 سنوات من 2014 - 2016م، ويتم إعداد الخطط التشغيلية السنوية والتي تتضمن تحليلات مفصلة حول مستوى تحمل المخاطر وتصف أنواع وكم المخاطر الذي يمكن لنا تحمله في تنفيذ استراتيجيتنا، وذلك على مستوى الأقسام و الإدارات وتوضح مبادرات العمل الرئيسية والآثار المالية المحتملة على تلك المبادرات.

ترتيبات الحوكمة:

تم وضع ترتيبات الحوكمة لتوفير الإشراف على الأمور ذات المخاطر الهامة وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بخصوصها بما في ذلك التأكيد بأن أنماط تحليل المخاطر ملائمة للغرض منها وتستخدم طبقا لذلك وتخضع لاختبارات نمطية يتم من خلالها تقييم آثار الأحداث الشديدة والتي تبدو معقولة في نفس الوقت والظروف غير الاعتيادية الأخرى التي لم يتم استيعابها ضمن الأنماط الكمية.

اما خط الدفاع الثالث فيتمثل في إدارة المراجعة الداخلية التي تراقب فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البنك وذلك من خلال تركيزها على مكامن الخطر الأكبر للبنك حسبما يتم تحديدها بواسطة طريقة القياس

المبني على المخاطر، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بذلك من خلال المراجعة المستقلة لفعالية التصميم وعمليات أنظمة وسياسات الرقابة الداخلية المحددة من قبل إدارة العمل (الخط الأول) وإدارة ومراقبة المخاطر (الخط الثاني) بما يضمن أن البنك يعمل ضمن مستوى تقبل المخاطر المصرح عنه وبالتوافق مع الأطر النظامية. يرفع مدير عام المراجعة الداخلية تقاريره إلى لجنة المراجعة فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالمراجعة الداخلية. ويوضح برنامج عمل المراجعة الداخلية التزام واستقلالية ومسئولية وصلاحية فعالية المراجعة الداخلية بينما يشرح دليل معايير المراجعة في ساب المعايير والإجراءات التي تلتزم بها إدارة المراجعة. وتتم مراجعة كلا الوثيقتين واعتمادهما من قبل لجنة المراجعة بالبنك نيابة عن مجلس الإدارة سنويا. إن الإدارات التنفيذية للأعمال مسئولة عن ضمان تنفيذ التوصيات المرفوعة من قبل إدارة المراجعة الداخلية ضمن جدول زمني ملائم ومتفق عليه. ويجب تقديم تأكيد في ذلك الخصوص إلى المراجعة الداخلية.

قامت إدارة المراجعة الداخلية خلال عام 2013م بمراجعة عدد من الأنشطة والإجراءات في ساب متبعة الطريقة المبنية على المخاطر. وتم رفع تقارير هذه المراجعات إلى لجنة المراجعة في ساب حيث تم تسليط الضوء على الحقول التي تبين فيها أن فعالية الضوابط أو فعالية الإدارة في معالجة أخطاء الرقابة هي أقل من المرضية. وبشكل عام، أكدت المراجعات التي تمت على فعالية بيئة الرقابة الداخلية خلال عام 2013 بأن الأنظمة والإجراءات - المتعلقة بعملية التحديد المستمر للمخاطر الكبيرة التي تواجه ساب وتقييم إدارتها- قد تم العمل بها على مدار السنة. وقد مكنت هذه الإجراءات ساب من الوفاء بالتزاماته بموجب القواعد واللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في ساب.

أبقت اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية هذا تحت المراجعة وأبلغت مجلس الإدارة بذلك على اساس دوري. ومن أجل القيام بهذه المراجعات فإن اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة تتلقى تقييمات منتظمة للأعمال والعمليات، وأيضا تقارير منتظمة من الرئيس التنفيذي للمخاطر في البنك ومدير عام المراجعة الداخلية، تقارير عن المراجعات لإطار الرقابة الداخلية، سواء المالية أو غير المالية، وحالات الطوارئ أو الحالات غير المتوقعة التي تتسبب بها مواطن الضعف في الضوابط الداخلية وتقارير المراجعة الداخلية ، وتقرير المراجعين الخارجيين، والتقارير الإشرافية، والتقارير النظامية. وقد تم تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي بدأت أعمالها اعتبارا من نوفمبر 2013م، وستقوم نيابة عن مجلس الإدارة بمراقبة وضع المخاطر الكبيرة والناشئة التي تؤثر على ساب وتدرس ملائمة إجراءات التخفيف منها.

أجرى أعضاء مجلس الإدارة، من خلال اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة مراجعة سنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك غطت كافة الضوابط الرئيسية بما في ذلك الضوابط المالية والعملية وضوابط الالتزام، وأنظمة مراقبة المخاطر، وكفاية الموارد ومؤهلات وخبرات الموظفين في فعالية التقارير المالية والمحاسبية وبرامج تدريبهم وميزانياتهم. وقد تلقت اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة تأكيدا بان الإدارة التنفيذية اتخذت أو أنها بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح أية أخطاء أو معالجة نواحي الضعف التي تم تحديدها خلال عمل إطار الضوابط بالبنك، كما كلف ساب شركة استشارية رائدة بمراجعة وتحديد الثغرات الموجودة بين المتطلبات الواردة في دليل ضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن مؤسسة النقد

العربي السعودي وبين بيئة الرقابة الحالية بالبنك، وسيتم رفع التقرير الخاص بهذه المراجعة إلى مجلس الإدارة عند الانتهاء منه في أوائل عام 2014م.

الخطط الاستراتيجية:

وافق مجلس الإدارة في شهر ديسمبر 2013 على استراتيجية المدى المتوسط لفترة 3 سنوات من 2014 – 2016م. ويتم إعداد الخطط التشغيلية السنوية والتي تتضمن تحليلات مفصلة حول مستوى تحمل المخاطر وتصف أنواع وكم المخاطر الذي يمكن لنا تحمله في تنفيذ استراتيجيتنا، وذلك على مستوى الأقسام والفعاليات وتوضح مبادرات العمل الرئيسية والآثار المالية المحتملة على تلك المبادرات.

الخطط المستقبلية :

ساب هو مؤسسة تقدم خدمات مالية متنوعة ذات نطاق واسع من أنشطة العمل وخطوط الدخل. وقد حقق البنك هذا المركز من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرئيسية للعمل مع توزيع رأس المال في مختلف الأعمال الاستراتيجية. وتتضمن نطاقات العمل الرئيسية في ساب الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات، الخدمات المصرفية العالمية والأسواق، (وهي فعالية جديدة تجمع بين الخدمات المصرفية العالمية والخزينة)، والخدمات المصرفية التجارية. ويقدم ساب خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن كافة أنشطة العمل الرئيسية. ويقوم ساب على الدوام بتقييم فرص العمل الجديدة من أجل توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي يقدمها لعملائه. وتكمل هذه العروض الشركات التابعة والتي توفر خدمات التكافل والاستثمارات المصرفية وإدارة الأصول وخدمات الوساطة والأوراق المالية.

وقد تضمنت الخصائص الرئيسية للخطة البنود التالية:

- على صعيد الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات، أن يصبح البنك المقدم الرائد لحلول إدارة الثروات الشخصية. عرض إدارة ثروات واحد يشمل إدارة الأصول، الوساطة، التكافل وحلول الصرف الأجنبي عبر قاعدة عملاء موسعة تشمل عملاء شريحة البريمبير وشريحة أدفانس والخدمات المصرفية الخاصة.
- الاستثمار في التقنية والقنوات الرقمية لتعزيز تفويضات العملاء.
- المحافظة على مركز رائد في سوق البطاقات الائتمانية وأيضا المحافظة على المركز الثاني في الحصة السوقية للتمويل العقاري.
- بالاضافة للمحافظة على مركز قيادي في سوق الشركات الكبيرة، فسوف يعمل فريق الخدمات المصرفية التجارية على زيادة التغلغل ضمن شريحة الشركات التجارية المتوسطة ونخبة المؤسسات الصغيرة.
- سوف يتم تشكيل فريق علاقات عملاء دولي متخصص لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يحسن الاتصال والتنسيق مع مجموعة اتش اس بي سي.
- سوف يتم دمج فعاليتي الخدمات المصرفية العالمية والخزينة تحت مظلة واحدة تحمل اسم "الخدمات المصرفية العالمية والأسواق". وسوف يؤدي دمج هاتين الفعاليتين إلى تكامل أفضل وتحديد الأولويات الاستراتيجية للعملاء واستقطاب فرص عمل إضافية.

- سوف تواصل الخدمات المصرفية العالمية التركيز على استقطاب الشركات العالمية وايضا تمويل مشاريع البنية التحتية العامة والاجتماعية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية كما و المحافظة على المركز الأول لخدمة قطاع الشركات العالمية.
- إضافة إلى زيادة حجم محفظتها الاستثمارية، سوف تواصل الأسواق العالمية (الخزينة) التعاون مع كافة الادارات الأخرى لتقديم خدمات رائدة في السوق لقاعدة عملائنا الحالية وأيضا استقطاب عملاء جدد للبنك. على أن تصبح الخزينة فعالية أكثر توجها للمبيعات مع التركيز الكبير على الدخل من الخدمات غير التمويلية.
- ضمن الخدمات المصرفية للشركات العالمية، سوف يواصل قسم المدفوعات وإدارة النقد تركيزه على استقطاب فرص جديدة وخاصة في المشاريع الحكومية التي لم تتم المباشرة بها وايضا تنمية الحسابات الجارية من خلال زيادة التعامل في المنتجات الجديدة.
- تعزيز عروض المنتجات التجارية وذلك من خلال طرح خدمة تمويل الذمم المدينة، والسلع والتمويلات المهيكلة وأيضا استكشاف قنوات توزيع جديدة.
- التقيد التام بمعايير ساب العالمية والمتمثلة في معاملة العملاء بشكل منصف والالتزام بالقواعد والأنظمة وحماية سرية المعلومات.
- سوف يكون ساب أفضل مكان للعمل بنهاية عام 2016م. ويشمل ذلك الاستثمار في الموظفين وإعداد إدارة قوية للمهارات وعرض للتعليم والتطوير.
- مواصلة التركيز على عروض الخدمات المصرفية الاسلامية عبر كافة مجموعات العملاء.
- مواصلة التركيز على الكفاءة التشغيلية و فعالية هيكلية البنك.

الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات

حافظ ساب على مركزه خلال عام 2013م كرائد في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات في المملكة.

تنتشر شبكة فروع البنك في كافة مناطق المملكة حيث بلغ عدد منافذ الخدمات المصرفية الشخصية لساب 97 منفذاً (79 فرعا و18 قسما مخصصا للسيدات)، ومن بين إجمالي هذا العدد هناك 81 منفذا تقدم حصريا الخدمات المالية الإسلامية بينما يقدم 16 منفذا الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية على حد سواء.

ويتم اختيار مواقع الفروع بعد الأخذ في الاعتبار القرب من وسهولة الوصول إلى تلك الفروع من قبل عملاء البنك الكرام.

تمثل أصول الحلول المصرفية الشخصية الاسلامية حاليا نسبة 92% من إجمالي محفظة الأصول المصرفية الشخصية بالبنك و 82% من إجمالي ودائع الخدمات المصرفية الشخصية. وقد بلغت نسبة دخل الخدمات المصرفية الإسلامية 83.7% من إجمالي دخل الخدمات المصرفية الشخصية لساب في عام 2013م.

كما أولت الإدارة خلال السنة المزيد من الاهتمام لإعادة الهيكلة والتنظيم الداخلي للفروع من أجل تحقيق الفائدة لكبار العملاء مع التركيز بشكل خاص على زيادة أعداد مراكز البريميير في المملكة، والتي يبلغ عددها الآن 16 مركزا تنتشر في كافة أنحاء المملكة، وتقدم هذه المراكز المخصصة حصرا لعملاء

البريمبير منتجات وخدمات مطورة بشكل خاص لتلك الشريحة، وأيضا معالجة كافة احتياجاتهم المحلية والعالمية من خلال شبكة HSBC العالمية.

وانطلاقا من النجاح الذي حققه برنامج البريمبير الحالي الذي تتم إدارته من خلال مدراء علاقات البريمبير الحصريين يواصل ساب توسيع برنامج أدفانس والذي يعمل به في 33 سوقا أخرى في العالم. وهذه الخدمة التي تعتبر بمثابة الشريحة الثانية لعرض البريمبير تمكن عملاء البنك من الحصول على خدمات مصرفية في المملكة العربية السعودية مع ميزة إضافية وهي توفرها في الأسواق الأخرى عبر العالم. وبفضل البرنامج الجديد فإن عملاء شريحة أدفانس لدى ساب ومجموعة HSBC يمكنهم الآن الوصول إلى طيف واسع من المنتجات المصرفية الشخصية العالمية مقرونة بأولوية الخدمة. ويقدم هذه الخدمة الجديدة موظفون مدربون على أعمال أدفانس ممن يستطيعون تقديم حلول إدارة مالية للعملاء الأفراد بما يتلاءم مع احتياجاتهم الخاصة. إضافة لذلك فإن برنامج ساب أدفانس للخدمات المالية الإسلامية يستخدم العروض الجديدة وذات القنوات المتعددة ليمكن العملاء من إدارة شئونهم المالية في أي وقت ومن أي مكان وبأسلوب يتلاءم واحتياجاتهم على أفضل وجه. كما أنه يوفر مدخلا للمعرفة والمشورة التي تمكن العملاء من استكشاف وتوسيع آفاقهم المالية بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم المستقبلية، كما يعمل البرنامج كوسيلة تسهيل للخدمات المطلوبة بالنسبة للعملاء ذوي الاحتياجات العالمية. وقد أدى توسيع وتعزيز مستوى هذه الأنشطة مقرونا بمبادرات التسويق والمبيعات المركزة إلى زيادة قاعدة عملاء البريمبير في ساب بنسبة 10.8% مقارنة بالسنة الماضية.

كما قام البنك خلال عام 2013م بتركيب 97 جهاز صراف آلي جديد ليرتفع إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك إلى 654 جهازا، ولتحقيق المزيد من التعزيز لأمن عملاء البطاقات فقد أدخل ساب تقنية الإصدار الفوري للبطاقة الذكية الائتمانية ICI وذلك بعد نجاحه في طرح بطاقات الصرف الآلي في عام 2011م

حافظ البنك خلال عام 2013 على مركزه الرائد في أعمال البطاقات الائتمانية في السوق. وقام القسم خلال السنة بإدخال خاصية الاسترداد الإليكتروني لبرنامج المكافآت "اكسب"، وهي الميزة الأولى من نوعها بالنسبة لأي بنك في المملكة.

كما واصل ساب تقييمه لاحتياجات العملاء وإدخال الحلول المبتكرة خلال عام 2013م، كما يقوم ساب باستمرار بإصدار خدمات جديدة ومعززة من خلال الوسائط البديلة كخدمات التعامل المصرفي عبر الإنترنت، وخدمة الهاتف المصرفي، وتطبيقات الهاتف الجوال، كما عزز نظام الانتظار وأجهزة الخدمة الذاتية من أجل ضمان تقديم أفضل الخدمات والاهتمام بالعميل.

وسوف تشهد الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات المزيد من التوسع نحو حلول أكثر مركزية للعملاء ينتظر أن تحسن تجربة العميل بشكل عام وتعمل الآن على تقديم تجربة الإجراءات المباشرة لكافة الخدمات التي يتم تقديمها في الوقت الحاضر وذلك من خلال توفيرها عبر العديد من القنوات مما يوسع من انتشارها وإيصالها ويعزز بالتالي عامل السهولة بالنسبة للعميل.

يواصل ساب تبني وتطبيق أعلى معايير الالتزام عبر كافة قطاعات أعماله. ويتطلب هذا الأمر تغييرا في العقلية على مستوى البنك ككل، وبذلك فإن معايير ساب العالمية سوف:

- تضم أعلى المعايير العالمية على مستوى ساب بأسلوب متطابق
- تعزز إجراءات ساب ضد التهديدات المحتملة المستمرة للجريمة المالية وتسرب المعلومات
- تضمن أن يطبق ساب باستمرار أعلى القيم ويخدم عملائه بشكل أخلاقي ويعزز استمرار الأعمال للموظفين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

الخدمات المصرفية الخاصة

تقدم الخدمات المصرفية الخاصة خدمات مخصصة للأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة على مستوى المملكة بما في ذلك خدمات مصرفية عالية المستوى مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. كما تواصل الخدمات المصرفية الخاصة نمواً مستفيدة من الشراكة مع مجموعة اتش اس بي سي، والتي تضم موارد شبكة عالمية ومهارات ومعرفة وخبرات متخصصة.

حققت الخدمات المصرفية الخاصة نموا كبيرا في الربحية مقارنة بالسنة الماضية وبشكل جزئي على خلفية تنظيم العمليات وتخفيض المخاطر في الأعمال. كما شهدت الموجودات والمطلوبات نموا كبيرا مقارنة بما كانت عليه سابقا. هذا، وسيساعد اندماج وحدة الخدمات المصرفية الخاصة ضمن إدارة الثروات إلى المزيد من التعاون والتنسيق مما سينتج عنه تحسن كبير في تجربة العملاء المصرفية بينما سيحافظ في نفس الوقت على مواصلة تحقيق نوعية متفوقة من الخدمات، وهو ما يمثل أحد الأولويات الرئيسية للبنك.

سوف تواصل الخدمات المصرفية الخاصة ضمان أعلى مستوى من إدارة علاقات العملاء من خلال تقديم منتجات مصممة طبقا لاحتياجاتهم وخدمات شخصية كاملة للعملاء الذين سيواصلون الاستفادة من التركيز على الخدمات ذات القيمة العالية كحلول الاستشارات الاستثمارية المصممة طبقا لاحتياجات العملاء وإمكانيات إدارة الأصول لدى شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة. وكان عملاء الخدمات المصرفية الخاصة من بين المشتركين الرئيسيين في المنتجات الاستثمارية الجديدة التي طرحتها شركة اتش اس بي سي السعودية المحدودة خلال السنة.

هذا، وقد فازت الخدمات المصرفية الخاصة بجائزة "أفضل خدمات مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية" من قبل مجلة يورومونى للسنة الثالثة على التوالي (في استبياناتها حول الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات للأعوام 2012 و 2013 و 2014م).

الخدمات المصرفية العالمية

تعمل الخدمات المصرفية العالمية كمجموعة عمل مستقلة وتدار مركزيا ضمن ساب. والهدف الرئيسي لوحدة الخدمات المصرفية العالمية هو أن تكون مسئولة بالكامل عن إدارة العلاقات مع الشركات السعودية الكبيرة والتي تتم إدارتها عالميا من قبل ساب، والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المملكة العربية السعودية (ومقارها في الخارج) والعملاء من المؤسسات الحكومية كالوزارات و الادارات و الهيئات الحكومية وأيضا البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

شهد عام 2013 تواصل ارتفاع الإنفاق الحكومي والمتركز مرة أخرى على مشاريع المرافق العامة والنقل والصحة والتعليم والبترول والغاز مما أدى إلى منح عدد من العقود الهندسية وعقود الإنشاءات ومشاريع تسليم المفتاح بمبلغ مقطوع إلى شركات متعددة الجنسيات وخاصة الكورية والصينية والفرنسية والاسبانية والهندية. ومعظم تلك الشركات هي من قدامى عملاء مجموعة اتش اس بي سي وهناك العديد منها مصنف ضمن أكبر 500 شركة بينما أصحاب المشاريع هم شركات سعودية أو شركائهم الذين هم عملاء ساب منذ فترات طويلة.

واصلت شريحة الخدمات المصرفية العالمية في الاستفادة من التواصل مع مجموعة اتش اس بي سي ومساندة الشركات الشقيقة لساب، اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة وعلاقتها مع شركة ساب تكافل في تقديم حلول مالية لائقة للمجموعات متعددة الجنسيات القاعدة والأوسع من عملاء الخدمات المصرفية العالمية، وقد شمل ذلك الدعم تقديم المساعدة بما يؤدي إلى ضمان تنفيذ المشاريع في المملكة في الأوقات المحددة وبالجودة المتفق عليها، إضافة إلى مساعدة الشركات السعودية في طموحاتها التوسعية وخطط الاستحواذ عالميا أو في توفير السيولة من خلال مؤسسات مالية غير سعودية عن طريق تمويل ECA والسندات العالمية. بالإضافة لذلك فقد قام البنك على توفير حلول مالية لمستوردي البترول من المملكة العربية السعودية مما يكمل بذلك مساندة الحكومة وأيضا الاقتصاد الوطني.

وقد أدت أنشطة الخدمات المصرفية العالمية كما في نهاية عام 2013م إلى توفير تسهيلات جديدة تجاوزت في مجموعها 10 مليار ريال سعودي تشمل تسهيلات تمويل الصادرات والتسهيلات المشتركة والتي تضم قروضا طويلة المدى وقروض رأسمالية تجسيرية وحلول خزينة وصكوك والأخيرة خاصة للعملاء السعوديين، وضمانات وتمويل رأسمال عامل وحلول خزينة للشركات العالمية التي تقوم بتنفيذ عقود خاصة، وتأكيد وحسم خطابات اعتماد التصدير وخاصة فيما يتعلق بالصادرات البترولية. إضافة لذلك، وبمساعدة الخدمات المصرفية الاسلامية وفرت الخدمات المصرفية العالمية مجموعة متكاملة من الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقاعدة العملاء المحليين.

واصلت الخدمات المصرفية العالمية تطوير محفظتها عالية النوعية من الأصول الممولة وخارج الميزانية العمومية لتبلغ حوالي 57.6 مليار ريال سعودي (الممولة 19.4 مليار ريال سعودي، وغير الممولة 38.2 مليار ريال سعودي) مقابل إجمالي مطلوبات وقدرها 26.2 مليار ريال سعودي كما في نهاية السنة. وهذه الإنجازات هي نتيجة مباشرة للسعي نحو تحقيق ولاء ورضاء العملاء من خلال توفير حلول مبتكرة طورت بالتعاون الوثيق مع الشرائح الأخرى في ساب ومجموعة اتش اس بي سي.

الخدمات المصرفية التجارية

مع بلوغ عدد عملائها أكثر من 26.000 عميلا والقروض التي منحتها والتي تزيد عن 60 مليار ريال سعودي والدخل الذي حققته والبالغ 1.9 مليار ريال سعودي، تصبح الخدمات المصرفية التجارية في ساب لاعبا قويا في سوق الخدمات المصرفية التجارية في المملكة العربية السعودية. وتبلغ النسبة الإجمالية للحصة السوقية للخدمات المصرفية التجارية في ساب 12.4% ويعتبر ساب حالياً ثالث أكبر بنك في المملكة العربية السعودية بالنسبة لشريحة الخدمات المصرفية التجارية.

وكبنك متكامل الخدمات، يقدم ساب حلولا مصرفية تقليدية وإسلامية من أجل الوفاء باحتياجات عملاء الخدمات المصرفية التجارية. ويغطي فريق العلاقات والمساندة المتخصص والمكون من 209 موظفا كافة متطلبات العملاء من الخدمات المصرفية للشركات إضافة إلى تأمين مدخل إلى الفرق المتخصصة في الخزينة وإدارة النقد والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارات المصرفية. ويتميز ساب في أنه شريك محلي قوي لعملائه في المملكة العربية السعودية كما أنه البوابة للوصول إلى الأسواق المالية العالمية والخدمات من خلال مجموعة اتش أس بي سي.

تعتمد الخدمات المصرفية التجارية طريقة "الخدمات المصرفية الاسلامية" في تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائها ولكنها تحتفظ بالمرونة بما يمكنها من تقديم خدمات تقليدية طبقا لمتطلباتهم واحتياجاتهم. إضافة لذلك، وكجزء من التزام ساب في تنمية الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة فقد قررت الإدارة جعل شريحة الخدمات المصرفية التجارية تعمل طبقا للخدمات المصرفية الاسلامية فقط وذلك تمشيا مع الاتجاه العام لهذه الشريحة في المملكة العربية السعودية حيث يتم تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة فقط. إضافة لذلك، يقدم ساب مجموعة كاملة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة ويعتبر أحد الرواد على هذا الصعيد وخاصة لجهة تقديم منتجات عالمية وحلول خزينة متطورة كعقود الصرف الآجلة والخيارات ومبادلات أسعار الفائدة، لا سيما وأن ساب كان أول بنك يقوم بإدخال حل متوافق مع الشريعة للسحب على المكشوف.

يساعد فريق سلسلة التجارة والإمداد بالبنك العملاء في تنفيذ هياكل مالية فعالة من أجل الوفاء بأعمالهم التجارية ومتطلبات راس المال كما في تخفيض المخاطر بالنسبة لهم. وفي عام 2013 طرح ساب خدمة تمويل الذمم المدينة ليكون بذلك البنك الوحيد في المملكة الذي يقدم هذه الخدمة المتخصصة. إضافة لذلك فقد طرح ساب العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز تجربة العميل وتخفيف المخاطر. وقد شملت تلك المبادرات توسعة فريق المبيعات وإدارة العملاء، المزيد من التعزيز للحلول التجارية المهيكلة والمبنية على الشريعة، استمرار الاستثمار في التقنية لتحسين عروض المنتجات وتجربة العميل، تسهيل التجارة مع البلدان عالية المخاطر من خلال توزيع المخاطر وإدخال منتجات وحلول جديدة من منظور سلسة الإمداد، وتعزيز عروض تدريب العملاء تحت إشراف أكاديمية ساب التجارية.

وفي عام 2013 عزز البنك هذه الأنشطة حيث دعم قدراته الإنتاجية بما في ذلك زيادة القوة العاملة بموظفين رئيسيين استراتيجيين وشراكات استراتيجية كالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و تمويل الاستيراد، عضو مجموعة بنك التنمية الإسلامي بما يمكن البنك من زيادة عرض وعمق قدراته الإنتاجية. كما استضاف البنك عددا من الندوات التجارية الرئيسية والأحداث والعروض المتعلقة بمشاركة العملاء على الصعيدين المحلي العالمي، كما ساعد العملاء على التوسع عالميا من خلال فتح الفرص لهم على ذلك الصعيد وأجرى دراسات للسوق واستبيانات لمعرفة آراء العملاء وأيضا اختبارات للتحقق من رضاهم وذلك بما يضمن الفهم الكامل لاحتياجات العملاء وأسواقهم وأيضا البقاء على تواصل وثيق معهم بما يمكننا من الوفاء باحتياجاتهم المعقدة والمتغيرة.

يحتفظ ساب بعلاقات قوية مع مجموعة اتش اس بي سي مما يوفر له مدخلا وارتباطا دوليا ليس له منافس لمصلحة عملائه. كما لا يزال البنك بنك التجارة العالمية الرائد في المملكة حيث يساند ويقدم خدماته للشركات المحلية والأجنبية في توسعها محليا وعبر الحدود.

إن التطوير الداخلي للتقنية لدى البنك مقرونا بإمكانية الوصول لأنظمة مجموعة اتش اس بي سي يوفر ضمانة لقدرة البنك على تقديم أحدث الوسائط والقنوات المصرفية لعملائه بما في ذلك مختلف حلول الدفع وإدارة النقد بما يفي بالاحتياجات المعقدة والمتزايدة للعملاء. كما تضمن الترتيبات القوية للحفاظ على استمرارية الأعمال لعملاء ساب وجود مدخل موثوق لأموالهم. وتركز استراتيجية البنك المتعلقة

بالخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت على تقديم قاعدة متعددة الأوجه للعملاء عبر مختلف خطوط العمل تغطي مجموعة واسعة من الخدمات بطرق يمكن تعديلها لتتلاءم واحتياجاتهم الشخصية الفريدة. وتقدم مجموعات منتجات البنك من خلال نافذة واحدة تخدم العديد من العملاء من خلال بوابة إليكترونية موحدة. إن اعتماد نافذة واحدة للمدفوعات وأوراق القبض والتمويل والأسواق والصرف الأجنبي يمثل أحد أهداف الوسائط المباشرة في ساب وهو توفير خدمات عملاء متجانسة عالميا جنبا إلى جنب مع فعالية محلية قوية.

ومن الجدير بالذكر أن البنك يملك في الوقت الحاضر أربعة أنظمة للتعامل عبر الإنترنت تلبي مجمل احتياجات عملاء الخدمات التجارية. ويشمل ذلك شبكة سويفت نت وساب كونيكت، وهي قنوات متكاملة تستهدف كبار عملائنا من ذوي المتطلبات المالية المعقدة، بينما تستهدف شبكة اتش اس بي سي نت الشركات والعملاء التجاريين من المؤسسات المتوسطة إلى كبيرة الحجم وأيضا المؤسسات المالية ذات الاحتياجات المالية المتعددة، بينما تعتبر شبكة ساب نت للخدمات التجارية حلا سهل الاستخدام للشركات الصغيرة إلى المتوسطة ذات الاحتياجات المصرفية المحلية. وتضمن حلول القنوات الإليكترونية متعددة الفئات قدرة ساب على تلبية عدد كبير من المتطلبات بدءا من أكثر العملاء تعقيدا من حيث المتطلبات المصرفية المتعددة وحتى أبسط العملاء المعتمدين على الخدمات المصرفية الإليكترونية. كما قام ساب خلال عام 2013 بإدخال بطاقة صرف الرواتب (بطاقة ساب للرواتب) والتي تستهدف المجموعات من ذوي الرواتب المنخفضة. وتم أيضا إدخال نظام حماية الأجور والحسابات الافتراضية للذمم المدينة. هذا ويجري العمل على تعميم نظام ساب للدفعات الكبيرة تجاريا.

تمشيا مع التوجيهات الاستراتيجية لتقديم عروض رائدة واتصالات عالمية وخدمات استثنائية للعملاء، فقد حققت الخدمات المصرفية التجارية في ساب تقدما جيدا على صعيد سبع مبادرات رئيسية جديدة تم طرحها قبل سنة. وشمل ذلك تعزيز العلاقات الخارجية مع مجموعة اتش اس بي سي في 85 بلدا تعمل فيها المجموعة مما أدى إلى تكوين حجم عمل كبير من الإحالات المتبادلة وتقوية روابط ساب مع الصين من خلال إنشاء مكتب الصين، وهو الأول من نوعه من قبل بنك سعودي، من أجل تشجيع التدفقات التجارية المتبادلة، لا سيما وقد كان جزء من التركيز الرئيسي للخدمات المصرفية التجارية في ساب قد انصب على الشركات متوسطة إلى صغيرة الحجم.

يتمتع ساب بتاريخ طويل من الالتزام تجاه العملاء من ذوي المصالح التجارية الصغيرة، وكان أول بنك في المملكة العربية السعودية يشارك في برنامج كفالة، وهو برنامج ضمانات حكومية لتشجيع البنوك على إقراض المصالح التجارية الصغيرة. وقد عزز ساب خلال السنة إلى حد كبير التزامه بدعم المصالح التجارية الصغيرة حيث أصبح يشار لهذا القطاع بقطاع الخدمات المصرفية للأعمال في ساب. كما تم خلال السنة دمج الخدمات المصرفية للأعمال كشريحة مستقلة تدار بشكل عملي ضمن الخدمات المصرفية التجارية مما يضمن التركيز المتزايد على الشركات المتوسطة والصغيرة من خلال فصل إدارتها عن كبار العملاء من الشركات، ويدير قسم الخدمات المصرفية للأعمال والذي يضم فريقا من 55 موظفا في الوقت الحاضر علاقات مع أكثر من 23000 مصلحة تجارية تقل الإيرادات السنوية لكل منها عن 100 مليون ريال سعودي.

يسعى ساب إلى توفير أفضل وأرقى خدمات العملاء إلى عملائه من صغار الشركات والمصالح التجارية. وبموجب ذلك فإن هؤلاء العملاء يحصلون على مدخل مجاني إلى الوسائط المباشرة على مدار 7 أيام في الأسبوع و 24 ساعة في اليوم إضافة إلى مراكز استثمار متطورة في كل منطقة من مناطق المملكة وذلك للوفاء بأية متطلبات قد يحتاجها العملاء. وبالإضافة لذلك فقد طرح ساب أكاديمية الأعمال المصرفية لتطوير مؤهلات ومهارات الموظفين كما يتطلع إلى تنمية شريحة الخدمات المصرفية للأعمال في الوقت

الذي يعمل فيه على تقديم حلول خاصة للعملاء. وفي عام 2013م طرحت الخدمات المصرفية للأعمال في ساب عروضا لمنتجات الأعمال لدعم هذه الشريحة في كافة دورات حياتها المختلفة.

حصلت الخدمات المصرفية التجارية خلال السنة على جائزة "أفضل بنك تجاري في المملكة لعام 2013م" من قبل مجلة إنترناشيونال فاينانس.

الخدمات المصرفية للشركات العالمية

لا تزال الخدمات المصرفية للشركات العالمية والتي تضم إدارة التجارة والإمداد وقسم المدفوعات وإدارة النقد تمثل أحد أقسام العمل الرئيسية بالبنك، وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية المحفوفة بالمنافسة وانخفاض نشاط بعض القطاعات، إلا أن الخدمات المصرفية للشركات العالمية واصلت تحقيق أداء قوي تجاوزت فيه الخطة الموضوعة. ولكونها شريكا رئيسياً في المنتجات للخدمات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية التجارية، فقد لعبت الخدمات المصرفية للشركات العالمية دوراً هاماً في خدمة احتياجات ومتطلبات التجارة والإمداد وأيضا إدارة النقد والمدفوعات للعملاء وذلك من خلال استخدام حلول مبتكرة ومصممة طبقا للاحتياجات الخاصة. إضافة لذلك فقد حافظت الإدارة على دور فاعل ورائد وخاصة في رسم المشهد التجاري في المملكة، والمساعدة في نمو متطلبات التجارة وتوفير أدوات تخفيف المخاطر للعملاء وفي الوقت ذاته تطوير وتعزيز الممرات التجارية الحالية والناشئة للمملكة العربية السعودية.

وكرائد في مجال المعاملات المصرفية العالمية وكفعالية تركز على خدمة العملاء وتعزيز استخدام التقنية والابتكار في المنتجات، فقد استطاعت الخدمات المصرفية للشركات العالمية تحقيق حصة سوقية جيدة ضمن هذا القطاع. وكانت إدارة الخدمات المصرفية للشركات العالمية قد طرحت خلال السنة العديد من المبادرات التي تهدف لمساعدة عملائها السعوديين في تدبير وإدارة متطلبات رأس المال العامل بطريقة أفضل وذلك إضافة لتمويل الذمم المدينة والحسابات الافتراضية والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال. وتعتبر حلول تمويل الذمم المدينة مصدرا إضافيا للتمويل للعملاء السعوديين مما سيمكنهم من إدارة احتياجاتهم من السيولة على المدى القصير.

وكان ساب واحدا من البنوك التي طرحت عددا من المبادرات النظامية الرئيسية كبطاقات الدفع ونظام حماية الرواتب في المملكة.

هذا ولا تزال الخدمات المصرفية للشركات العالمية تحوز على التقدير على مستوى السوق والقطاع على حد سواء حيث فازت بعدد من الجوائز القيمة منها جائزة يوروموني "أفضل مدير محلي للنقد في المملكة العربية السعودية لعام 2013م" وجائزة مجلة غلوبال فاينانس "أفضل بنك لتمويل التجارة لعام 2013م" وذلك للسنة السادسة والسنة الخامسة على التوالي.

الخدمات المصرفية الاسلامية

شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً متواصلاً في عام 2013م لتبلغ حوالي 65% من إجمالي دخل العمليات بالبنك.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات قد أصبحت الآن تُقّدم بشكل متوافق مع الشريعة وذلك تماشياً مع استراتيجية ساب للخدمات المصرفية الشخصية والتي تقتضي تقديم قاعدة كاملة من الخدمات والمنتجات الإسلامية مما أدى إلى ضمان استمرار النمو في كافة شرائح الخدمات المصرفية الشخصية. ومن بين العروض الجديدة المطورة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات منتج "مرابحة الأسهم" والذي يمثل خياراً آخر للتمويل الشخصي. ويفي المنتج الجديد باحتياجات العملاء كما يعزز عروض منتجات ساب للتمويل الشخصي. إضافة لذلك، فقد تم إصدار كافة البطاقات الائتمانية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية في عام 2013م كبطاقات متوافقة مع الشريعة.

واصل الطلب على خدمة تمويل المنازل خلال عام 2013م قوته حيث حافظ البنك على موقعه كأحد اللاعبين الرئيسيين في السوق. وكان البنك قد طرح خلال العام خدمة تمويل المنازل المبنية على سعر تأجير متغير حيث لاقت إقبالاً جيداً في السوق. وتشمل منتجات تمويل المنازل في ساب بشكل عام العقارات الجاهزة للاستخدام، الأراضي والمباني قيد الإنشاء مع ميزة مضافة تمكن العملاء من امتلاك العقار في نهاية مدة عقد الإيجار.

كما أولت الخدمات المصرفية الاسلامية إهتماماً بالغاً بتلبية احتياجات العملاء من الشركات حيث قامت بتطوير عروض وخدمات إسلامية مغرية للخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية. وتم الانتهاء من إعداد حوكمة منتجات الخدمات المصرفية الإسلامية وتم إجراء تعزيزات رئيسية على المنتجات الحالية. ومن بين المنتجات المطورة الحلول الشخصية كالتسنيد والإجارة وتمويل المخزون والتي تهدف للوفاء بالطلب المتزايد من جانب عملاء الخدمات المصرفية للشركات. كما تم أيضاً معالجة كافة نقاط المراجعة المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية لدى الخدمات المصرفية للشركات.

نظمت الخدمات المصرفية الإسلامية في الخدمات المصرفية للشركات خلال عام 2013م ورشتي عمل حول الحلول المصرفية الإسلامية للشركات في كل من الرياض والخبر حضرها عدد من عملاء الخدمات المصرفية للشركات البارزين, وقد كان الهدف من هذه الندوات التعريف بالخدمات المصرفية الإسلامية للشركات في ساب لعملاء الخدمات المصرفية للشركات الحاليين والمحتملين و تعزيز صورة الخدمات المصرفية الاسلامية للشركات في السوق ورفع وعي العملاء بالخدمات المصرفية الإسلامية بشكل عام وتعريف العملاء بمنتجات وحلول ساب المتوافقة مع أحكام الشريعة التي تلبي احتياجاتهم.

وقد حصلت إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية خلال عام 2013م على عدد كبير من الجوائز وشهادات التقدير، وذلك للنجاح المتواصل للبنك في الوفاء بطموحات عملائه. وشملت تلك الجوائز جائزة "أفضل معاملة إسلامية للسنة" و "أفضل معاملة إسلامية بالمملكة" وجائزة "أفضل معاملة تمويل مشاريع إسلامية لعام 2013م" من مجلة يورومني، وجائزة "أفضل معاملة تمويل تجارة إسلامية لعام 2013م".

الخزينة

شهدت الخزينة سنة أخرى من النجاح الكبير وذلك على الرغم من استمرار انخفاض اسعار الفائدة وأسواق الائتمان وارتفاع مستويات تقلب أسعار الفائدة . وقد حافظت ميزانية البنك على مستويات سيولة مرتفعة وقوية مما عزز النمو العام للبنك. كما أن الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة ومركز البنك المتقدم في العملات الأجنبية ساهم بقوة في تعزيز إجمالي ربح العمليات بالبنك.

واصلت الخزينة زيادة حصتها السوقية من منتجات الحماية والاستثمار من خلال زيادة تقديم الحلول المالية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة والخدمات التقليدية على حد سواء لقاعدة العملاء المتزايدة. وقد واصل البنك اعتماد التغطية المتخصصة للمناطق الرئيسية (الوسطى والغربية والشرقية) مقرونة بمنتجات متنوعة رفعت من مساهمته في تعزيز علاقات ساب إلى حد كبير. هذا، وتواصل الخزينة تحقيق تقدم كبير في تنفيذ مشروع أنظمتها الرئيسية والتي ستؤدي بدورها إلى تعزيز إمكانيات الخزينة من ناحية المنتجات، وأتمتة العمليات والإجراءات وتعزيز خدمات العملاء.

الائتمان والمخاطر

تنطوي كافة أنشطة ساب، بدرجات متفاوتة، على قياس وتقييم وقبول وإدارة المخاطر أو مجموعات المخاطر. وتضم أهم فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك المخاطر الائتمانية (وتشمل مخاطر الأطراف المقابلة ومخاطر البلدان الخارجية)، ومخاطر الأسواق (وتشمل مخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم)، ومخاطر العمليات بأشكالها المتعددة ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر حماية البيئة (المخاطر البيئية والاجتماعية).

إن حوكمة المخاطر وهيكل الملكية المعدة إعدادا جيدا يضمن الإشراف الجيد والمسؤولية عن الإدارة الفعالة للمخاطر. وانطلاقا من ذلك فإن مجلس الإدارة يعتمد إطار المخاطر والخطط وأهداف الأداء والتي تشمل وضع حدود تقبل المخاطر، وتعيين كبار المسئولين، وتفويض الصلاحيات للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى وأيضا وضع إجراءات المراقبة الفعالة.

هذا ولقد تم خلال السنة تعزيز إطار تقبل المخاطر في ساب واعتماده من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والذي يوضح كم وأنواع المخاطر التي يمكن لساب تبنيها خلال تنفيذ استراتيجيته الخاصة. ويعد هذا الإطار جزءا أساسيا من النهج المتكامل للبنك تجاه المخاطر، وإدارة رأس المال والعمل، كما أنه يدعم البنك في تحقيق العائد على أهداف حقوق المساهمين إضافة إلى كونه عنصرا أساسيا في الوفاء بالتزامات البنك بموجب الركن الثاني من بروتوكول بازل 2.

واصل البنك اعتماد فعالية مخاطر مستقلة توفر إشرافا وإدارة عالية المستوى للمخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق لساب. وتشمل مسئولياتها: صياغة السياسة الائتمانية لساب طبقا للقواعد والأنظمة المحلية، توجيه شرائح العمل بالنسبة لدرجة تقبل البنك للانكشاف لمخاطر الأسواق والمخاطر الائتمانية لقطاعات سوقية محددة أو أنشطة ومنتجات بنكية محددة، مراقبة المخاطر للكيانات السيادية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتبني مراجعة مستقلة وتقييما موضوعيا للمخاطر.

بعد قيام مؤسسة النقد بإصدار قواعد إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، أتم البنك إجراء المراجعة وأصبحت إجراءات إدارة المخاطر في ساب متوافقة مع تلك القواعد. وبالتحديد فقد قام ساب بتوسيع نطاق فريق المراجعة الائتمانية لديه بما يؤمن توفير فعالية تقييم ائتماني مستقلة على مخاطر الأطراف النظيرة الفردية.

ويغطي إطار إدارة مخاطر العمليات التي تم اعتماده تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية، ووضع والإشراف على ضوابط المراقبة الرئيسية وأيضا تحديد وإدارة المخاطر الرئيسية بالبنك. ومن أجل زيادة مستوى الوعي بمخاطر العمليات فقد طور ساب طريقة مبنية على المخاطر تنطوي على رفع مستوى التكامل بين كافة الفعاليات والأقسام وتطوير التدريب الملائم في هذا الحقل.

تمشيا مع التوجيهات المتعلقة بضوابط الرقابة الداخلية والتي صدرت عن مؤسسة النقد خلال عام 2013م، كلف ساب مراجع حسابات خارجي لإجراء مراجعة مستقلة لإطار الرقابة الداخلية بالبنك.

وعلى الصعيد المستقبلي سوف تشمل التعزيزات الرئيسية لهذا الإطار تطوير نظام إدارة مخاطر العمليات بما يضمن أن تدعم الأعمال وإدارة والتحكم بالمخاطر الهامة لدى البنك وفي نفس الوقت تشجيع انتهاج طريقة مستقبلية تجاه مخاطر العمليات من خلال تحديد الحقول التي تضم مخاطر كبيرة محتملة.

لقد كيف ساب السيولة القوية لديه وإطار إدارة مخاطر التمويل بحيث تستجيب للتغيرات الحاصلة في خليط الأعمال التي يتبناها وآثار الأحداث العالمية على مراكز السيولة لديه. وسوف يواصل البنك تطوير إطار إدارة مخاطر السيولة والتمويل لديه وذلك من خلال استيعاب المعرفة والخبرة من الأحداث الجارية في السوق والعروض النظامية الحالية التي تغطي مخاطر السيولة الواردة في إطار بروتوكول بازل 3.

الموارد البشرية

تعتبر نوعية والتزام موظفي ساب أمرا جوهريا لنجاحه. ونظرا لأن الثقة والعلاقات تمثل ركائز هامة جدا في التعامل، فإن هدف البنك هو استقطاب والاحتفاظ وتحفيز أفضل الأشخاص الملتزمين بتطوير مسار مهني على المدى البعيد مع البنك.

وتدعم استراتيجية المكافآت في ساب هذا الهدف وذلك من خلال الموازنة بين الأداء على المدى الطويل والأداء المستدام. وتهدف استراتيجية المكافآت إلى مكافأة النجاح، وليس الفشل، وأن تكون متناسقة بالشكل الملائم مع إطار المخاطر بالبنك والنتائج المرتبطة طبقا لقواعد مؤسسة النقد وتوجيهات مجلس الاستقرار المالي. ومن أجل ضمان التناسق بين التعويضات واستراتيجية ساب يتم تحديد التعويض الفردي من خلال تقييم الأداء المقدم مقابل الأهداف السنوية وأيضا الأهداف على المدى الطويل حسب المحدد في نموذج الأداء المتوازن وأيضا التناسق مع قيم ساب "منفتحتين"، "متواصلين"، "يمكن الاعتماد علينا" و "العمل كفريق واحد". ومن الجدير بالذكر أن الحكم على الأداء يكون ليس فقط بناء على ما تم إنجازه على المدى القريب والمدى البعيد، ولكن على كيفية تحقيق ذلك، حيث أن معرفة كيفية تحقيقه يسهم في استمرارية المؤسسة إلى حد كبير. لقد تمت دراسة الإجراءات المالية وغير المالية المدرجة في نموذج الأهداف المتوازنة السنوي بعناية من أجل ضمان التناسق مع استراتيجية ساب للمدى الطويل. إضافة لذلك فإن مسئولي البنك يخضعون لتأجيل المكافآت بما يضمن أن يركزوا على المصالح طويلة المدى بدلا من المصالح قصيرة المدى. إن طريقة البنك في مكافأة الموظفين تعتمد على الاستحقاق والمنافسة على مستوى السوق تعززها قيم أخلاقية مبنية على ثقافة أداء توازي بين مصالح الموظفين والمساهمين والجهات النظامية والعملاء.

يسعى ساب على الدوام إلى تحقيق مستوى من التميز من خلال التركيز على قيم القيادة والقدرات الفنية. ويعتبر تطوير الموظفين أمرا هاما للقوة المستقبلية للبنك.

واصل ساب خلال عام 2013م العمل على بناء التوافق والتجانس بين مختلف مناهج التعليم لديه وتحسين نوعية البرامج التعليمية. كما تم وضع استراتيجية تعليم وتطوير جديدة خلال السنة. وتم أيضا طرح العديد من برامج التعليم الجديدة تغطي حقولا تتعلق بلجنة المخاطر/لجنة مخاطر العمليات. كما حضر العديد من أفراد الإدارة العليا البرامج الاستراتيجية لمجموعة اتش اس بي سي، كبرنامج "ثقافة الأداء العالي

المرتكزة على قيم اتش اس بي سي". كما تم التركيز خلال السنة على تعزيز وتطوير مهارات مدراء العلاقات حيث تم طرح العديد من البرامج مثل: مهارات البيع الاستشارية لمدراء العلاقات ، برامج قيادة فريق المبيعات، خلق تجربة عميل استثنائية وإدارة علاقات الشركات. وقد تواصل التركيز على التدريب الإليكتروني حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 315% في استخدام التدريب الإليكتروني مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2012م. وكان ساب قد طرح هذا العام برنامج معايير ساب العالمية وتم تعزيز هذه المبادرة من خلال مجموعة من الأنشطة شملت طرح صفحة الإنترنت والدورات التدريبية. وتم خلال العام 2013 تطوير الأكاديميات التعليمية الخاصة لكل إدارة والتي ستخدم تطوير الموظفين من خلال استخدامها وتطبيقها المتخصص على أرض العمل.

تم خلال العام تنفيذ برنامج تطوير وظيفي يهدف إلى تحديد وتطوير وتوظيف الأفراد من ذوي المهارات والكفاءات العالية وذلك من أجل ضمان توفر الإمداد الكافي من الأفراد ذوي المهارات العالية ومن يتمتعون بالقيم والمهارات والخبرة لشغل المراكز القيادية في الحاضر والمستقبل، ومن هنا كان التركيز على برامج تطوير الموظفين على مستوى ساب خلال السنة. كما تم خلال العام إجراء مراجعة شاملة لبرامج الإحلال الوظيفي للمراكز الرئيسية وذلك لضمان نوعيتها وتجانسها، وتم أيضا وضع استراتيجية إدارة المهارات وطرح برنامج التدرج الوظيفي للموظفين الرئيسيين وخلفائهم والموظفين الذين يمتعون بالمهارات من أجل إعطائهم تدريبا أساسيا يتناسب مع أدوارهم المحددة في برنامج الإحلال . كما تم تطوير برنامج المؤهلات القيادية في ساب والكفاءات الفنية لكافة المراكز الرئيسية خلال العام. والهدف من هذا البرنامج هو تبيان المؤهلات القيادية والخصائص الشخصية المطلوبة للقادة في ساب، مع تطور العمل خلال السنوات الثلاث القادمة. وسوف يشكل هذا البرنامج النواة لكافة برامج القيادة في ساب مستقبلا. وفي عام 2014 سوف يتم تقييم جميع كبار المدراء في ساب مقابل تلك المعايير وذلك بهدف وضع خطط تطوير وظيفي قوية ومحكمة.

واصل البنك تحقيق تقدم كبير على مستوى خطط السعودة لديه، فقد ارتفعت نسبة السعودة بالبنك إلى 88.5% مع زيادة كبيرة في أعداد السيدات في كافة الأقسام والمراكز الإدارية العليا، بينما تم تعميم العديد من مبادرات التطوير للسيدات خلال السنة. وتبلغ نسبة الموظفات السعوديات حاليا 16.3% من إجمالي عدد موظفي البنك. هذا، وقد باشر البنك بإعداد خط إمداد من الموظفات ممن يطمحن لأن يشكلن قادة المستقبل في البنك. وختاما، شارك البنك في أيام المهنة الرئيسية في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ووظف من خلالها 144 خريجا ممن يتمتعون بإمكانات كامنة قوية للانضمام إلى برامج ساب التطويرية.

تتمثل رؤية ساب حسب الموضح في استراتيجية المدى المتوسط 2014 – 2016 والتي اعتمدها مجلس الإدارة في شهر ديسمبر، في أن يكون ساب أفضل مكان للعمل بنهاية عام 2016م.

ممتلكات الشركة والأمن والسلامة

أجرت إدارة ممتلكات الشركة والأمن والسلامة خلال 2013 عملية إعادة تنظيم للإدارة وذلك بهدف تنظيم أعمالها وبالتالي تحسين الفعالية فيها.

شهدت ممتلكات الشركة سنة مليئة بالنشاط حيث تم تجديد ونقل ثمانية فروع في كافة أنحاء المملكة وفتح ثلاث فروع جديدة هي فرع سكاكا، وفرع التميمي الصغير وفرع جيزان. كما حقق مشروع مبنى الإدارة الإقليمية في جدة تقدما حيث تم الانتهاء من مرحلة التصميم ويجري طلب تقديم العطاءات لإنشاء المبنى الجديد. ومع انتهاء السنة كانت هناك أربعة فروع أخرى قيد التجديد، إضافة إلى نقل فرع شارع الأمير متعب بجدة. وبالتزامن مع ذلك فقد تم تركيب 112 جهاز صراف آلي جديد طبقا للخطة الموضوعة لعام 2013م، كما تم الاتفاق على الصورة الجديدة لأجهزة الصراف التي تستخدم من السيارة وبعض أجهزة الصراف الصغيرة والتي ستكون جاهزة للتنفيذ في عام 2014م.

تم خلال السنة التعاقد مع شركة جديدة لتقديم خدمات النظافة والضيافة للبنك، بينما تعمل الصيانة على مشروع المرحلة الثالثة مع تقنية المعلومات، وبعد موافقة مؤسسة النقد على التصميم فقد بوشر بتنفيذ المشروع.

على صعيد المستقبل يجري التخطيط لأحد عشر مشروعاً لتجديد أو نقل فروع أخرى، بينما تم تحديد المواقع لستة فروع جديدة في كل من الرياض وجدة والمنطقة الشرقية.

العمليات والإجراءات

أجرت إدارة العمليات والإجراءات خلال عام 2013 العديد من مشروعات المركزة والأتمتة والتي تهدف إلى خفض المصروفات وتعزيز الفعالية وتحسين فترات الاحتفاظ بالعملاء.

تقنية المعلومات

شهد عام 2013 تحسينات متدرجة وثابتة في الأداء على مستوى الخدمات التقنية في ساب، حيث تم تعزيز مستوى توفر الخدمات ليصل إلى نسبة 99.67% مدعوما بخفض بلغ حوالي 10% في التكلفة لكل حساب على نطاق السنة. ويعزى تحقيق هذا التقدم إلى رفع مستوى أعمال المجموعة وتوسيع خدمات الاستشارة حيث تمكنت تقنية المعلومات في ساب من توفير زيادة ثابتة في مستوى الأداء مقارنة بالسنة الماضية. سجلت الخدمات الفنية في ساب خلال الفترة أداء جيدا وقدمت خدماتها بشكل منظم وعلى أكمل وجه حسبما اتضح من استبيان العملاء السنوي. وبمراجعة بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى يتضح لنا ازدياد إمكانيات التحكم والسيطرة وتقليل نسبة التغيرات الطارئة إلى أقل من 1%. ويمثل ذلك تخفيضا صحيا بأكثر من 5% مقارنة بالسنة الماضية.

كجزء من التزام ساب بالمبادرات النظامية والالتزام فقد ركزت الخدمات التقنية في ساب خلال العام 2013 على تحقيق الالتزام التام بالمتطلبات النظامية. وقد تجلى ذلك في التنفيذ الناجح لسبع وثلاثون مشروعا ومبادرة تطوير جديدة حسب متطلبات مؤسسة النقد. ومن بين تلك المشاريع كان الدليل النشط وتطبيق نظام حماية الأجور، قواعد مؤسسة النقد بالنسبة لشروح وبيانات كشوف الحسابات وتطوير قسيمة الاعتراض الخاصة بالشيكات المرتجعة. وكان البنك قد حصل على شهادة إعادة تأهيل PCI لعام 2013 كما اجتاز مراجعة مؤسسة النقد لأمن المعلومات بدون أية أخطاء رئيسية. وقد كانت تجربة استعادة الأعمال في حالات الطوارئ التي تم إجراؤها مؤشرا واضحا على جاهزية البنك واستعداده للظروف والحالات الطارئة المحتملة.

انطلاقا من رؤيتها لتوفير أفضل بنية تحتية تقنية فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات خلال عام 2013م. ومن أهم تلك المشاريع تنفيذ مشروع iHA والذي يعتبر بمثابة مفتاح لتوفير نظام تشغيل مصرفي رئيسي بكامل الجاهزية والمرونة، وحل هاتفي لبروتوكول الإنترنت لشبكة الفروع وتعزيز نظام

التسجيل الصوتي لقسم الخزينة. وقد كان التركيز المتجدد على الأمن دافعا لتطبيق نظام منع فقدان المعلومات جنبا إلى جنب مع نظام غواردیوم (Guardium) والذي يوفر مراقبة أشد على البيانات.

من أجل تحقيق أهداف وتطلعات العملاء بطريقة أكثر سهولة وسرعة فقد تم تسليم عدد من المشاريع الرئيسية خلال العام شملت نظام موريكس (المرحلة الثانية)، نظام الضمانات في برنامج هب للاستيراد والتصدير من أجل تنفيذ إجراءات ضمانات تمويل التجارة، IFA للذمم المدينة وهو الحل الخاص بتمويل الذمم المدينة للخدمات التجارية، تطوير نظام هب للضمانات بالمجموعة من أجل إنهاء إجراءات الضمانات، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى التي تضيف قيمة كبيرة لعمليات البنك كمشاريع STP التي تم تنفيذها خلال العام من أجل توفير الإمكانيات للعميل لتحقيق تجربة أكثر مشاركة وتعزيزا.

أصبح الآن بإمكان العملاء الاستفادة من أتمتة برنامج إكسب وإطلاق خدمة التعامل المصرفي عبر الهاتف الجوال. كما تم طرح نظام يقين، وهو نظام استعلام عبر الإنترنت للتحقق من صحة رقم الهوية السعودية أو حفيظة النفوس السعودية أو الإقامة بالنسبة لغير السعوديين، وهي كلها جزء من برنامج اعرف عميلك، وتمثل مبادرة لمعرفة العملاء وتصرفاتهم. كما تم خلال العام تنفيذ مشروع رئيسي آخر وهو مشروع فاتكا – المرحلة الأولى والذي يهدف إلى تعزيز الالتزام بالضريبة الأمريكية ومكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين.

كجزء من استراتيجية المدى المتوسط، تشمل المشاريع التي سيتم تنفيذها في عام 2014م: تنفيذ مشروع القنوات الرقمية، تجديد خدمة التعامل المصرفي عبر الإنترنت وموقع الإنترنت العام بينما سيتواصل التركيز على تنفيذ المشاريع الأخرى كمشروع الفاتكا. وتشمل المشاريع الأخرى المزمع تنفيذها في الجزء الأول من فترة السنوات الثلاثة ، بطاقة الحسم من فيزا، إدارة الثروات – جدول توزيع إدارة العلاقات و جي بيه أس GPS للتعامل المصرفي عبر الإنترنت. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز نوعية الخدمات المقدمة لعملائنا المحليين والخارجيين والعناية باحتياجاتهم الحالية وتوفير أساس للوفاء بالمتطلبات التي قد تبرز مستقبلا.

خدمة المجتمع

يفخر ساب بالتزامه القوي بتطوير المجتمع وتلبية احتياجاته لما يصب في المصلحة العامة. ويتم تفعيل هذا الالتزام من خلال نظام القيم الراسخ لدى البنك والذي يتم التركيز عليه داخلياً وخارجياً بنفس القدر، حيث يقوم ساب تحت مظلة "ساب في خدمة المجتمع" بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة التي تصب في تعزيز التنمية الوطنية في المملكة. كما يسعى ساب، كجزء من دوره الرائد في القطاع الخاص، وينفذ العديد من فرص المشاركة والتي تتركز بشكل عام على ثلاثة محاور رئيسية وهي التطوير البشري، والتعليم، وخدمة المجتمع والبيئة.

وكدلالة قوية على التزامه بتنمية المجتمع، فقد رعى ساب برنامج "رواج الحرف" الموجه للعائلات المنتجة وذلك بالتعاون مع جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية، وقد صُمم هذا البرنامج الذي تم تنظيمه في مدينة جدة بحيث يتم تدريب 66 سيدة على إنتاج الزي المدرسي لأكثر من 3000 طفل يتيم خلال العام الدراسي.

وفي المنطقة الشرقية رعى ساب برنامجا لتنمية المهارات المهنية الخاصة تحت مسمى "تطوير المهارات خلال 30 يوما" وذلك بالتعاون مع لجنة التنمية الإجتماعية الأهلية بالدمام، بهدف تزويد الباحثين عن العمل بمجموعة من المهارات الهامة، وقد نجح البرنامج في تدريب 1800 مشارك من كلا الجنسين خلال 35 حصة تعليمية.

بالنسبة للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة نظم ساب بالتعاون مع جمعية الأطفال المعوقين "برنامج ساب لتوظيف المعوقين" وذلك للسنة الرابعة على التوالي من أجل تسهيل توظيف الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة في عدد من المدن، وقد تمكنت الحملة من توفير فرص عمل لأكثر من 2850 مستفيدا لدى طيف واسع من الشركات خلال السنوات الثلاثة الماضية.

إضافة إلى ذلك يشارك ساب في برنامج طموح ينظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود من أجل تحسين الحركة للأفراد المعاقين جسديا خلال أدائهم لاحتياجاتهم اليومية، ويهدف البرنامج إلى المساعدة في عملية تحويل المباني إلى مباني سهلة الاستخدام بحيث يستطيع ذوي الاحتياجات الخاصة التحرك فيها بكل حرية، ويهدف البرنامج لتحويل 100 مبنى كل سنة خلال فترة الحملة التي تستمر لمدة خمسة أعوام.

وفي مدينة القنفذة دعم ساب برنامجاً خاصاً نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية يستهدف العائلات المنتجة ذات الدخل المحدود تتضمن 15 عائلة تعمل في بيع الزهور والنباتات العطرية وذلك من خلال تمويل مشاريعهم تحت إشراف الوزارة.

كما رعى ساب برنامجا تحت مسمى "سرير ساب الإنساني" وذلك بالتعاون مع مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية للسنة الرابعة على التوالي والذي يدعم الاحتياجات الطبية للأطفال المعوقين. ويركز البرنامج على الأطفال دون سن الثانية عشرة من العمر وذلك من خلال تزويدهم برعاية صحية مجانية ذات نوعية عالية.

استجابة لاهتمامات المجتمع، طرح ساب برنامجا يستهدف تجديد المساجد الواقعة على الطرق السريعة التي تربط المدن ببعضها في المملكة. وقد تركزت هذه الجهود على تعزيز الوضع العام للمساجد بهدف تحقيق بيئة أكثر راحة وأمانا. كما توسعت جهود التجديد التي يقوم بها ساب لتشمل مساكن العائلات من ذوي الدخل المحدود والتي تعود للعائلات المحتاجة. وتركزت الجهود على خطوات معينة لتحسين الظروف المعيشية في تلك المباني ومعالجة الاحتياجات الهامة لتلك العائلات.

إن الحفاظ على حس قوي بالمسؤولية والالتزام تجاه المجتمع الذي يمارس فيه ساب أعماله يعتبر أحد المكونات الرئيسية لمجموعة القيم التي تحكم سلوك البنك وتطلعاته المستقبلية. ويعتز ساب بمشاركات موظفيه الفعالة في برامج خدمة المجتمع، حيث أن اندماج ومشاركة ثرواتنا البشرية يعزز نجاحنا في القيام بدورنا الاجتماعي والمساهمة الإيجابية في أسباب التقدم الاجتماعي والتطور الذي يشهده المجتمع في المملكة.

وقد كانت الجهود المنسقة مع نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود تقديراً للمناسبات الوطنية ذات الارتباط العالمي على سبيل المثال اليوم العالمي لمرض سرطان الأطفال، اليوم العالمي لمتلازمة داون، الصحة، الأيتام، البيئة، كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة بمثابة دليل واضح على تبني البنك نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للأفراد.

التقدير العالمي:

حصل ساب في العديد من المناسبات خلال عام 2013م على التقدير بشكل عام وفاز بعدد من الجوائز التقديرية الرئيسية من قبل منشورات عالمية وإقليمية ومحلية. وفي بعض الأحيان قدمت الجوائز تقديرا

لجانب من جوانب عمليات البنك وفي بعض الحالات الأخرى تقديرا لأداء البنك ككل. وقد شملت هذه الجوائز على سبيل الذكر وليس الحصر، جائزة "بنك العام" من قبل مجلة ذي بانكر، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة" من قبل مجلة يورومني ، وجائزة "أفضل مقدم لتمويلات التجارة" من قبل مجلة غلوبال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك للمدفوعات وإدارة النقد" من قبل مجلة يورومني " وجائزة "أفضل مركز اتصال" من قبل مجلة ذي بانكر للشرق الأوسط.

شركة ساب تكافل:

شركة ساب للتكافل هي شركة سعودية مساهمة تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/60 بتاريخ 1427/9/18هـ الموافق 2006/10/11م. وقد باشرت الشركة سنتها المالية الأولى بعد صدور القرار الوزاري رقم (108) بتاريخ 1428/4/27هـ الموافق 2007/5/15م بالموافقة علي تأسيس الشركة. وتعمل الشركة في المملكة العربية السعودية بموجب سجل تجاري رقم 1010234032 صادر من الرياض في 1428/05/20هـ الموافق 2007/6/6م، وترخيص مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 20079/5 وتاريخ 1428/8/29هـ الموافق 2007/9/11م، والذي يخول الشركة ممارسة أنشطة التأمين للحماية والادخار والتأمين العام. وتم تجديده في 1434/08/29هـ الموافق 2013/07/08م لمدة ثلاث سنوات .

يبلغ رأس مال الشركة المدفوع 340,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 34,000,000 سهماً بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالات سعودية للسهم الواحد. وقد اكتتب المساهمون المؤسسون البنك السعودي البريطاني (ساب) ومجموعة HSBC، بعدد 22,100,000 سهماً مقابل اشتراكات نقدية ويمثل ذلك 65% من رأس مال الشركة، وتم طرح الأسهم المتبقية وقدرها 11,900,000 سهماً وتمثل نسبة 35% من رأس مال الشركة للإكتتاب العام من خلال طرح أولي إستمر خلال الفترة من 1428/2/27هـ الموافق 2007/3/17م حتى 1428/3/8هـ الموافق 2007/3/26م بسعر عرض وقدره 10 ريالات سعودية للسهم الواحد، ولاحقاً من خلال إصدار حقوق للمساهمين المسجلين كما في 1430/8/17هـ الموافق 2009/8/8م بسعر 12.50 ريال سعودي خلال الفترة من 1430/8/24هـ 2009/8/15م إلى 1430/9/5هـ 2009/8/26م. وكانت هذه أول مرة تتم فيها زيادة رأس المال من خلال إصدار حقوق من قبل شركة تأمين في المملكة العربية السعودية.

تقدم ساب للتكافل مجموعة واسعة من منتجات الحماية العائلية والحماية العامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتفي باحتياجات عملائها من الأفراد والشركات.

ولكونها من بين أُولى الشركات التي يتم ترخيصها في السوق، فقد شهدت شركة ساب للتكافل نمواً جيداً منذ أن باشرت عملياتها وأصبحت في موقع جيد يمكنها من مواصلة النمو اعتمادا على الآفاق الإيجابية على المدى الطويل لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية. ومع تزايد النمو في السوق وازدياد الوعي بحلول التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فإن الشركة في موقف مرضي بما يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية وبالتالي زيادة حضورها في السوق وتوسيع نطاق أعمالها وأنشطتها.

التطورات الرئيسية:

1. كما في نهاية عام 2013 م انفردت شركة ساب للتكافل بتحقيق أرباح على مدار الثلاثة سنوات المتتالية الماضية مقارنة بالشركات النظيرة التي تعمل وفق نموذج التأمين البنكي، كما حققت أعلى اجمالي أرباح سنوية بين تلك الشركات فقد بلغ صافي الربح قبل الزكاة خلال الإثني عشر شهرا 16,374 ألف ريال ، مقابل 13,785 ألف ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 18.8%.

2. حصلت شركة ساب للتكافل للمرة الثانية على جائزة أفضل شركة تأمين على الحياة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك ضمن فعاليات مؤتمر (Mena Insurance Awards) الذي انعقد برعاية مجلة (Mena Insurance Review) وهي واحدة من أشهر جهات النشر المتخصصة في مجال التأمين على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتهتم بنشر التقارير والدراسات الخاصة بمجال التأمين على مستوى المنطقة. وقد جاء إختيار شركة ساب للتكافل للفوز بهذا اللقب من قبل لجنة تحكيم مستقلة تألفت من أشهر خبراء صناعة التأمين. وقد حصلت الشركة على هذه الجائزة لعام 2013 بناءً على عدة معايير أهمها النمو الملحوظ لحصة الشركة من سوق التأمين في المملكة العربية السعودية في قطاع الحماية والإدخار وقطاع الحماية العائلية ومنافع الموظفين للشركات، فضلاً عن تنوع المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تعرضها الشركة لقطاعي الأفراد والشركات.

3. قامت شركة ساب تكافل بإضافة تعديلات على نظام البيع المباشر (STP) المستخدم من قبل فريق المبيعات بهدف إستيفاء إحتياجات العملاء التكافلية وإرضاءً لمتطلباتهم وتطلعاتهم بكل مرونة وفاعلية. فمن خلال تطبيق هذه التحديثات أصبح بالإمكان إصدار 70% من وثائق التكافل العائلي من خلال فروع بنك ساب مباشرة. كما تم تحديث ضوابط النظام (أدوات التحكم بالنظام) بهدف تخفيف المخاطر.

4. بعد حصولها على الموافقات اللازمة من الجهات المنظمة، أصبحت الشركة الآن في مراحلها النهائية لإطلاق بوابة الخدمات الإلكترونية (البيع وخدمات ما بعد البيع عن طريق موقع الشركة على الإنترنت). والتي تمكن العملاء من شراء وثائق التكافل العام فضلاً عن تجديدها أو تعديل بياناتها. بالإضافة إلى إتاحة الإمكانية للعميل للقيام بخدمات ما بعد البيع بطريقة ذاتية بما في ذلك تقديم المطالبات ومتابعة حالة الوثيقة على إنترنت.

2- إيضاح لقطاعات العمل الرئيسية وفقاً للبرامج التي تقدمها الشركة:

التكافل العائلي:

توفر محفظة التكافل العائلي الأمان المالي للمستفيد في حالة الوفاة أو العجز الدائم لحامل البرنامج المحدد وتوفر الشركة عدداً من برامج التكافل العائلي للعملاء من قطاعي الأفراد والشركات، تشمل:

البرامج الشخصية	البرامج التجارية
برنامج تكافل للرعاية	برنامج تكافل للرعاية – حماية كبار الموظفين
برنامج تكافل للتعليم	برنامج تكافل لحماية ديون المجموعة
برنامج تكافل للاستثمار	
برنامج تكافل للتقاعد	
برنامج تكافل للادخار	

التكافل العام:

توفر الشركة عدداً من منتجات التكافل العام للعملاء من الأفراد والشركات ضد الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، وتشمل:

البرامج الشخصية	البرامج التجارية
برنامج تكافل المنازل	برنامج تكافل للشحن
برنامج تكافل الحوادث الشخصية	برنامج تكافل للحريق
برنامج تكافل للسفر	برنامج تكافل لتوقف الأعمال
برنامج تكافل شنغن للسفر	برنامج تكافل المسؤولية تجاه الغير
	برنامج تكافل للمنشئات الصغيرة والمتوسطة (خدمات الأعمال)
	برنامج تكافل للنقود
	برنامج تكافل لضمان الأمانة
	برنامج تكافل للحوادث الشخصية للمجموعات
	برنامج تكافل الشراء ببطاقة الإئتمان
	برنامج تكافل لتغطية مخاطر السفر (خاص بمستخدمي بطاقات الائتمان)
	برنامج تكافل إرسال
	برنامج تكافل لحماية الممتلكات

شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

الاستثمارات المصرفية

الاستشارات الاستثمارية المصرفية

حافظت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة خلال السنة على مركزها كبنك استثماري رائد في المملكة العربية السعودية في حقلي أسواق رأس المال والاندماج والاستحواذ. وقد قدم القسم خلال السنة خدماته الاستشارية للشركة السعودية للبتروكيماويات (سبكيم) بخصوص الاندماج المقترح مع شركة الصحراء للبتروكيماويات (الصحراء) والذي بشأنه وقعت الأطراف المعنية مذكرة تفاهم غير ملزمة في حدود نهاية السنة. وسوف يكون هذا الاندماج في حالة حصوله أكبر اندماج في تاريخ المملكة العربية السعودية، وهو ما سيعزز موقف شركة اتش اس بي سي بصفتها مستشار الاندماج والاستحواذ المفضل. إضافة إلى المعاملة المذكورة أعلاه، يواصل القسم أيضا العمل على العديد من معاملات الاندماج والاستحواذ الأخرى المحددة للسوق. كما تواصل الشركة العمل على العديد من الاكتتابات الأولية المحتملة وحقوق الإصدار على الرغم من أن أيا من هذه الإصدارات لم يدخل السوق خلال السنة، إلا أن شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، تواصل قيادة السوق حيث قدمت الاستشارات اللازمة بخصوص المزيد من الإصدارات الأولية وإصدارات الحقوق منذ أن بدأ سوق الاكتتابات الأولية في المملكة العمل تحت إشراف هيئة السوق المالية.

تمويل الاستثمارات المصرفية – أسواق رأس المال والتمويلات المشتركة:

تواصل شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة سيطرتها على أسواق رأس المال والتمويلات المشتركة في المملكة العربية السعودية منذ إنشائها حيث واصلت تحقيق النتائج بينما رسخت في الوقت ذاته التنوع في المعاملات المنفذة. وقد بلغ إجمالي قيمة الصكوك التي صدرت تحت إدارة الشركة ما يزيد على 20 مليار ريال سعودي تضمنت عددا من المعاملات الكبيرة. وكانت الشركة قد تولت مهمة مدير الإصدار الوحيد لإصدارات الصكوك الأولية لكل من مجموعة صافولا وشركة المياه والكهرباء للجبيل وينبع (مرافق). وتولت الشركة مهمة مدير الإصدار المشترك كما شغلت العديد من الأدوار في اكبر إصدار في تاريخ السوق السعودية وكان من قبل الهيئة العامة للطيران المدني. كما شهدت السنة إصدار أول صكوك مختلطة في السوق (صكوك دائمة مبتكرة مع خيار حق الشراء) من قبل شركة المراعي والتي شغلت شركة اتش اس بي سي فيها مدير الإصدار. كما نشطت اتش اس بي سي أيضا في الأسواق العالمية ولعبت دورا اساسيا في العديد من الإصدارات التي تمت من قبل بعض المجموعات السعودية بما فيها، كمدير إصدار، شركة الكهرباء السعودية 144a/Reg. S، والتي امتازت بأطول مدة حيازة على المستوى العالمي بلغت 30 سنة، إضافة لذلك، فقد تولت الشركة مهمة مدير الإصدار بالنسبة لصكوك سابك فيما يتعلق بسنداتها الصادرة بالدولار الأمريكي Reg.S

بالإضافة لذلك فقد لعبت الشركة دورا بارزا في ترتيب عدد من المعاملات الكبيرة ضمن سوق القروض المشتركة، حيث لعبت اتش أس بي سي/ساب مدير الإصدار بالنسبة للقرض المشترك لشركة التصنيع الوطنية بقيمة 4 مليار ريال سعودي. وقامت الشركة أيضا بهيكلة تمويلات الاستحواذ الناجحة لشركة ترابط (Tarabut) فيما يخص شرائها نسبة 30% من شركة أيروسبيس الهندسية السعودية والتي كانت تملكها شركة الخطوط السعودية بالكامل.

إن الابتكار المتواصل لشركة اتش اس بي سي وقيادتها للسوق على هذا النطاق لم يكن ليذهب دون تقدير وذلك كما يظهر من فوز الشركة بعدد من الجوائز من جهات معروفة مثل مجلة يورموني، ذي أسيت تيربل إيه إسلاميك فاينانس، و ذي بانكر.

تمويل المشاريع والصادرات

كان عام 2013م عاما مميزا بالنسبة لتمويل المشاريع والصادرات لدى شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة حيث حافظت خلاله الشركة على مركزها الرائد في مجال تمويل الاستشارات المالية والترتيب للمشاريع في المملكة العربية السعودية. وقد أنهى القسم بنجاح معاملتين استشاريتين، وهما سامابكو (معادن والصحراء) وكيميا (سابك وإكس موبيل) حيث عملت اتش أس بي سي/ ساب بصفة مدير الإصدار الرئيسي لتلك المعاملات، وقد حصل الفريق خلال السنة على أعمال استشارية عالية المستوى بما في ذلك مشاريع أرامكو السعودية في جازان IGCC و ASU ومشروع شركة الكهرباء السعودية ضبا PP1 – المرحلة الأولى. هذا وتقوم الشركة حاليا بتنفيذ عقد استشارات تمويلية كبير لشركة معادن فيما يخص مجمع الفوسفات والأسمدة العائد لها في شمال المملكة العربية السعودية.

وعلى صعيد الترتيب فقد عملت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة وساب كمدير ترتيب كما تولت العديد من أدوار الوكالة والضمانات بالنسبة لشركة صدارة، وهو أكبر تمويل مشاريع حتى

تاريخه في المملكة. كما عملت شركة اتش أس بي سي وساب أيضا كبنك الهيكلة ومدير ترتيب رئيسي بالنسبة لمشروع Polysilicon Technology Company ، إعادة تمويل SEPC ، و تمويل وتوسعة Sipchem's IDC. إضافة لذلك يعمل القسم حاليا بصفة بنك الهيكلة ومدير الإصدار للتسهيلات المعززة من قبل بنك Korea Eximbank و K-SURE وتسهيلات JBIC للشركة السعودية للكهرباء بقيمة 2 مليار دولار أمريكي من أجل إنشاء مشروع محطة توليد جنوب جدة. ويأتي هذا المشروع على الاقفال الناجح لمعاملة تمويل مماثلة لشركة الكهرباء السعودية بخصوص مشروع محطتي توليد رابغ 6 والشعيبة.

إدارة الأصول

واصل قسم إدارة الأصول في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة تبوءه مركزاً رائداً في قطاع إدارة الأصول في المملكة. وتعتبر شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة ثاني أكبر لاعب من حيث حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم السعودية تحت الإدارة. وكان سوق الأسهم السعودية خلال السنة قد شهد انتعاشا ليرتفع مؤشر تداول لجميع الأسهم بنسبة 26% كما في نهاية شهر ديسمبر 2013. وعلى الرغم من ذلك لا تزال صافي التدفقات في صناديق الاستثمار محدودة وحافظت شركة اتش اس بي سي على مركزها كخامس أكبر لاعب من حيث الحصة السوقية في صناعة صناديق الاستثمار. كما أن شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة تعتبر لاعباً رائداً في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية في المملكة وحافظت على مركزها خلال السنة، ويقدم القسم للعملاء مجموعة واسعة ومتكاملة من المنتجات الاستثمارية شاملة الأسهم وأدوات الدخل الثابت والسلع والأصول المتعددة وواصلت الاستثمار في أبحاثها وإمكانيات إدارة الاستثمار لديها.

وقد حافظ القسم خلال السنة على سجله الرائد في تقديم أداء ممتاز عبر مختلف فئات الأصول وخاصة الأسهم المحلية والإقليمية حيث يدير حالياً أصولاً تقارب قيمتها 7 مليارات دولار أمريكي في صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، وكان القسم قد فاز بتسع جوائز من مطبوعة مدراء الصناديق بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تضمنت جائزة مدير الأصول للسنة بالإضافة لجائزة أفضل مدير أصول في المملكة العربية السعودية والتي منحت من قبل مجلة آي إس إف العالمية.

وساطة الأسهم

يقدم قسم الوساطة سلسلة شاملة من الخدمات بما في ذلك الأسهم النقدية وتمويل الأسهم من خلال مختلف وسائط إيصال الخدمات والتي تشمل عشرة مراكز استثمارية تنتشر عبر المملكة، إضافة إلى خدمة التعامل عبر الإنترنت من خلال شبكة (اتش اس بي سي تداول و اتش اس بي سي مباشر) وخدمة الهاتف المصرفي من خلال مركز الوساطة المباشر، وضمن سعيها الدائم لتقديم حلول ابتكارية لعملائها، وقعت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، خلال السنة اتفاقية مع المجموعة الوطنية للتقنية (مباشر) لتقديم جيل جديد من خدمات التداول الإلكتروني في الأسواق الإقليمية والعالمية، وحافظت الشركة أيضا على مركزها كواحد من أفضل مقدمي خدمات أكسيس للمستثمرين العالميين من المؤسسات، وتمكن عروض مبادلات اتش اس بي سي المستثمرين الدوليين من المؤسسات من المشاركة في نمو الأسهم السعودية الفردية المدرجة بشكل غير مباشر، وهو مجال تتمتع فيه شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بمركز بارز ومتقدم.

أبحاث الأسهم:

تمكنت شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة في أقل من أربع سنوات من ترسيخ قاعدة أبحاث رائدة في مجال الأسهم تلبي احتياجات مدراء صناديق محليين وعالميين. ويغطي فريق الأبحاث 44 سهما سعوديا تمثل أكثر من 80% من رأسمال سوق الأسهم السعودية وحقق على الدوام أعلى المراتب في عدد من الاستبيانات التي تمت على مستوى القطاع ليتم تصنيفه مؤخرا في المرتبة الأولى بالنسبة لأبحاث الأسهم ويفوز ثلاثة من محلليه بمراتب عليا في قطاعاتهم الفردية. كما واصل مؤتمر مستثمري الأسهم السنوي الذي ينظمه القسم استقطابه لكبرى الشركات السعودية والعملاء العالميين أمثال Blackrock وFidelity . ويرى العملاء أن الأبحاث التي تقدمها الشركة بعيدة النظر وقابلة للتطبيق، بينما كان أداء أكبر الشركات التي يقدم القسم أبحاثه لها أمثال موبايلي والمواساة وجبل عمر علي الأعلى في السوق.

خدمات الأوراق المالية:

شهدت خدمات الأوراق المالية في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، سنة أخرى من النجاح القوي من حيث الأداء وحافظت على مركزها الرائد في السوق. وسجلت الأصول تحت الحفظ رقما قياسيا حيث بلغت 51 مليار ريال سعودي مقارنة بمبلغ 37 مليار ريال سعودي في عام 2012م، وقد تولى قسم الأوراق المالية خلال السنة مسئولية مساندة عمليات صناديق الشركة تحت فعالية "خدمات الصناديق"، ويقدم القسم خدمات الحفظ وإدارة الصناديق والتسجيل، وقد واصلت منتجات الحفظ دورها كأهم حافز للدخل بينما تحسنت مشاركة خدمات وكالة القروض إلى حد بعيد مقارنة بالسنة الماضية. وحققت جميع المنتجات نموا جيدا في عام 2013م كما تمت المحافظة على قاعدة عملاء قوية على ضوء تزايد اهتمام المستثمرين بالسوق السعودية. ومن أجل مقابلة التحديات المستقبلية للأعمال، فقد تم تكليف خدمات الأوراق المالية بإنشاء وحدات منفصلة مهمتها تقديم الخدمات وتطوير الأعمال مما سيحقق المزيد من التعزيز للأعمال. وقد عززت آراء العملاء في استبيان الأسواق الناشئة لوكلاء الحفظ العالمي مركز الشركة الرائد في السوق ليفوز القسم بجائزة "أفضل وكيل حفظ فرعي في المملكة العربية السعودية".

*****